

الجمهورية مصر العربية



رَئَاسِتُ الْمُهُوكِمَاتِ

الْوَكْلَاعُ الْمَصِيرُ

مُدْعِي لِلْجَرِيدَةِ الرَّسْمِيَّةِ

الثمن ١٠ جنيهات

الصادر في يوم الثلاثاء ٣ جمادى الأولى سنة ١٤٤٣
الموافق (٧ ديسمبر سنة ٢٠٢١)

السنة
١٩٥

العدد
٢٧٥



محتويات العدد

رقم الصفحة

٥-٣	<p>قراران رقمان ٣٧١ و ٣٧٢ لسنة ٢٠٢١</p> <p>العامة لبنك ناصر الاجتماعي</p>	{	<p>وزارة التضامن الاجتماعي الهيئة</p>
٧	<p>قرار وزارى رقم ٣٣٢ لسنة ٢٠٢١</p>	{	<p>وزارة الإسكان والمرافق</p>
		والمجتمعات العمرانية	
٢٢	<p>..... : قرار رقم ٢١٦٠ لسنة ٢٠٢١</p>	محافظة الجيزة	
٤٣	<p>: قرار رقم ٤٣١١ لسنة ٢٠٢١</p>	محافظة الشرقية	
٦١	<p>: قرار رقم ٦٧٧ لسنة ٢٠٢١</p>	محافظة الدقهلية	
٦٤	<p>: قرار رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢١</p>	الهيئة العامة للاسpace تعليمات	
-	<p>: إعلانات الوزارات والهيئات والمصالح</p>	إعلانات مختلفات	
-	<p>: إعلانات فقد</p>	-	
-	<p>: إعلانات مناقصات وممارسات</p>	-	
-	<p>: إعلانات بيع وتأجير</p>	-	
-	<p>: حجوزات - بيع إدارية</p>	-	

قرارات

وزارة التضامن الاجتماعي

الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي

قرار رقم ٢٧١ لسنة ٢٠٢١

صدر بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٨

وزير التضامن الاجتماعي

رئيس مجلس إدارة بنك ناصر الاجتماعي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة

ولائحته التنفيذية؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بضم الإدارة العامة لبيت المال إلى الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢١ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم وزارة التضامن الاجتماعي؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥ لسنة ٢٠١٤ بتفويض وزير التضامن الاجتماعي في بعض الاختصاصات؛

وعلى المادة ٩٧٠ من القانون المدني المعدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠؛

وعلى مذكرة قطاع الشئون القانونية بالهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي المؤرخة في ٢٠٢١/٨/٤ بشأن التعدي الواقع على المحل الكائن بالدور الأرضي بالعقار المملوک للبنك رقم ٧٩ شارع بدر الدين الوقائی قسم الخليفة محافظة القاهرة والمتعدى عليه من السيدة / سهير محمد محمد وغيره؛

وعلى قائمة الشهر رقم ١٨٩ لسنة ١٩٧٥ شهر عقاري جنوب القاهرة؛

قرر:**(المادة الأولى)**

يزال بالقوة الجبرية التعدى الحاصل على المحل الكائن بالدور الأرضى بالعقار المملوك للبنك رقم ٧٩ شارع بدر الدين الوقائى قسم الخليفة محافظة القاهرة و المتعدى عليه من السيدة / سهير محمد محمد والغير كتركة مخالفة عن المرحومة / ست أبوها إسماعيل محمد المتوفاة دون وارث ظاهر والمبنية الحدود والمعالم والأوصاف بقائمة الشهر رقم ١٨٩ لسنة ١٩٧٥ شهر عقارى جنوب القاهرة وتسليمها للهيئة العامة ل البنك ناصر الاجتماعى حالياً من الأشخاص وال Shawqel .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية وعلى الجهات المختصة تفيذ هذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره .

وزير التضامن الاجتماعي

رئيس مجلس إدارة البنك

نيفين القباج



وزارة التضامن الاجتماعي

الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي

قرار رقم ٣٧٢ لسنة ٢٠٢١

صدر بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٨

وزير التضامن الاجتماعي

رئيس مجلس إدارة بنك ناصر الاجتماعي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة

ولائحته التنفيذية؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بضم الإدارة العامة لبيت المال إلى الهيئة

ال العامة لبنك ناصر الاجتماعي؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢١ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم وزارة التضامن الاجتماعي؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥ لسنة ٢٠١٤ بتنقيض وزير التضامن

الاجتماعي في بعض الاختصاصات؛

وعلى المادة ٩٧٠ من القانون المدني المعدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠؛

وعلى مذكرة قطاع الشؤون القانونية بالهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي

المؤرخة في ٢٠٢١/٨/٤ بشأن التعدي الواقع على الشقة الكائنة بالدور الثالث بالعقارات

المملوک للبنك رقم ٢٥ عطفة زاوية الأربعين قسم الجمالية محافظة القاهرة والمتعدى

عليها من السيد / جمال مصطفى عبد الفتاح البراد والسيدة / حميدة عبد العزيز أحمد؛

وعلى قائمة الشهر رقم ١٨٩٠ لسنة ١٩٨٤ شهر عقارى جنوب القاهرة؛

قرار:**(المادة الأولى)**

يزال بالقوة الجبرية التعدى الحاصل على الشقة الكائنة بالدور الثالث بالعقار المملوك للبنك رقم ٢٥ عطفة زاوية الأربعين قسم الجمالية محافظة القاهرة كتركة مخلفة عن المرحومة / مبروكة على محمد المتوفاة دون وارث ظاهر والمتعدى عليها من السيد / جمال مصطفى عبد الفتاح البراد والستة / حميدة عبد العزيز أحمد والمبيبة الحدود والمعالم والأوصاف بقائمة الشهر رقم ١٨٩٠ لسنة ١٩٨٤ شهر عقاري جنوب القاهرة وتسليمها للهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي خالية من الأشخاص والشواغل .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية وعلى الجهات المختصة تفيذ هذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره .

وزير التضامن الاجتماعي

رئيس مجلس إدارة البنك

نيفين القباج



وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

قرار وزارى رقم ٣٣٢ لسنة ٢٠٢١

بتاريخ ٢٠٢١/٦/١

باعتماد تخطيط وتقسيم قطعة الأرض بمساحة (١٠,٧٨ فدان)

الواقعة بجوار محطة المياه بمدينة المنيا الجديدة

والمخصصة للسادة / جمعية الترابط للتنمية والتكافل والخدمات

لإقامة مشروع عمرانى متكامل

وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن إنشاء المجتمعات

ال عمرانية الجديدة ؛

وعلى قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولاحته التنفيذية ؛

وعلى قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولاحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٦ بتشكيل مجلس إدارة هيئة

المجتمعات العمرانية الجديدة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل مجلس الوزراء ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٩ بتعيين وزير الإسكان والمرافق

والمجتمعات العمرانية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم (٢٣٢) بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٧ بشأن اعتماد القواعد

والاشتراطات البنائية المؤقتة لمناطق المخططات التفصيلية بالمدن والمجتمعات

ال عمرانية الجديدة وفقاً لأحكام قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولاحته التنفيذية ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم (١٣٩) بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٨

بالموافقة على تخصيص قطعة الأرض بمساحة ١١ فدان بمدينة المنيا الجديدة لإقامة

مشروع عمرانى متكامل لصالح جمعية الترابط للتنمية والتكافل والخدمات وذلك باشتراطات بنائية (٪ ٢٥) نسبة بنائية وارتفاع أرضى ودورين وبحد أقصى ٩ طبقاً لقيد الارتفاع المسموح به للمنطقة مع الالتزام بالضوابط الواردة تفصيلاً بنص القرار؛ وعلى محضر التسلیم المحرر بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٥ لقطعة الأرض محل القرار وبلغت المساحة الإجمالية لقطعة (٤٥٢٦٢,٦١م^٢)؛

وعلى الطلب المقدم من الجمعية فى شهر مارس ٢٠٢١ بشأن استصدار القرار الوزارى بتخطيط وتقسيم قطعة الأرض محل القرار مرافقاً به المستندات الازمة وكذا طلب بزيادة دور ثالث (سكنى)، وطلبه بتخديم منطقة الخدمات التجارية من خارج المشروع؛

وعلى عقد البيع الابتدائى المبرم بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٨ بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والسادة / جمعية الترابط للتنمية والتكافل والخدمات لتخصيص قطعة الأرض بمساحة ١٠,٧٨ فدان الواقعة بجوار محطة المياه بمدينة المنia لإقامة مشروع عمرانى متكامل؛

وعلى كتاب قطاع التخطيط والمشروعات برقم ٢٤٣٣٥ بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٧ موجهاً لجهاز مدينة المنia الجديدة متضمناً الموافقة الفنية على زيادة دور سكنى إضافي وكذا تخديم منطقة الخدمات التجارية بمساحة ٤٢,٤٢م^٢ من الخارج بقطعة الأرض محل القرار بالشروط التالية:

سلامة الموقف المالى والقارى لقطعة الأرض .

عدم تجاوز الكثافة السكانية المقررة للمنطقة .

اتخاذ الإجراءات الازمة للتسيق مع هيئة عمليات القوات المسلحة لزيادة قيد الارتفاع لاستيعاب الدور الزائد على أن تتحمل الجمعية أية مستحقات مالية تترتب على ذلك .

استيفاء الأماكن المقررة لانتظار السيارات طبقاً للمعدلات المعمول بها والكود

المصرى للجراجات ؟

العرض على اللجان المختصة بالتسعير بالهيئة لتحديد العلاوة المستحقة نظير

زيادة الدور السكنى وتخفيض منطقة الخدمات التجارية من الخارج .

إبرام ملحق للتعاقد ؟

وعلى ما يفيد سداد المصارييف الإدارية المستحقة بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٩ نظير

المراجعة الفنية واعتماد التخطيط والتقسيم للمشروع ؟

وعلى كتاب جهاز مدينة المنيا الجديدة الوارد برقم ٤٥٠٢٧٩

بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٥ مرفقاً به لوحات المشروع بعد التدقيق والتوفيق والإفادة

بكامل موقف المشروع ؟

وعلى البرنامج الزمنى والنوتة الحسابية للمشروع المقدمين من الجمعية ؟

وعلى جدول عدم الممانعة من استصدار القرار الوزارى الموقع من القطاعات

والإدارات المختصة بالهيئة ؟

وعلى الموافقة الفنية لقطاع التخطيط والمشروعات ب الهيئة المجتمعات العمرانية

الجديدة وجهاز مدينة المنيا الجديدة بعد مراجعة المستندات والرسومات المقدمة

من جمعية الترابط للتربية والتكافل والخدمات باعتماد تخطيط وتقسيم قطعة الأرض

بمساحة ١٠,٧٨ فدان الواقعة بجوار محطة المياه بمدينة المنيا الجديدة والمخصصة

لإقامة مشروع عمرانى متكملاً ووفقاً لأحكام قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩

لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية والقرار الوزارى رقم ٢٣٢ لسنة ٢٠٠٩ ؛

وعلى مذكرة السيد د. مهندس معاون السيد الوزير المشرف على قطاع

التخطيط والمشروعات بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٥ والمنتهية بطلب استصدار القرار

الوزارى المعروض ؟

قـرـر:

مـادـة ١ - يعتمد تخطيط وتقسيم قطعة الأرض بمساحة (١٠,٧٨ فدان) الواقعة بجوار محطة المياه بمدينة المنيا الجديدة والمخصصة لجمعية الترابط للتنمية والتكافل والخدمات لإقامة مشروع عمرانى متكامل وذلك طبقاً للحدود الموضحة على الخريطة المرفقة بهذا القرار والعقد المبرم مع الجمعية بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٨ ، والتي تعتبر جميـعاً مـكـمـلـةـ لـهـذـاـ قـرـارـ .

مـادـة ٢ - تلتزم الجمعية بعدم عرض وحدات المشروع للحجز أو البيع إلا بعد موافقة الهيئة ، وفي حالة مخالفة ذلك يتم إلغاء هذا القرار واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة في هذا الشأن .

مـادـة ٣ - تلتزم الجمعية بالاشتراطات البنائية المعمول بها كحد أقصى وبشرط عدم تجاوز قيود الارتفاع المسموح بها من قبل وزارة الدفاع .

مـادـة ٤ - تلتزم الجمعية بالتعهدين الموقعين منها بسداد العلاوة المستحقة نظير إضافة دور سكنى ، وإبرام ملحق للتعاقد بشأنها ، وبسداد العلاوة المستحقة نظير التخديم من الخارج لمنطقة الخدمات طبقاً لما تسفر عنه اللجان المختصة بالتسعيـر بالهـيـئـةـ وـذـلـكـ قـبـلـ اـسـتـصـدـارـ تـراـخـيـصـ الـبـنـاءـ بـشـائـهـماـ وـفـىـ حـالـةـ عـدـمـ الـالـتـزـامـ تـلـغـىـ الموافقة على ما لم يتم الالتزام به منها .

مـادـة ٥ - تلتزم الجمعية بتقديم الرسومات التنفيذية والمواصفات الفنية لأعمال شبكات المرافق في إطار المخطط المقدم والمساحة المتعاقد عليها والبرنامج الزمني المعتمد لدراستها واعتمادها من الهيئة قبل البدء في التنفيذ .

مـادـة ٦ - تلتزم الجمعية بموافقة جهاز المدينة المختص بالمستندات اللازمة لاستخراج التراخيص طبقاً لأحكام قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية ولا يتم إصدار تراخيص البناء إلا بعد سداد المستحقات التي حل أجل سدادها .

مادة ٧ - تلتزم الجمعية بتنفيذ المشروع على المساحة الواردة بالمادة (١) من القرار بعد استخراج التراخيص الواردة بالمادة (٦) من القرار ووفقاً للاشتراطات المرفقة والغرض المخصص له الأرض وبمراجعة البرنامج الزمني المعتمد من الهيئة خلال المدة المحددة للانتهاء من المشروع خلال خمس سنوات من تاريخ الاستلام بتاريخ ٢٠٢١/٢٥ ، وفي حالة ثبوت ما يخالف ذلك يلغى هذا القرار ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة .

مادة ٨ - تلتزم الجمعية بالحصول على موافقة القوات المسلحة على زيادة قيد الارتفاع مع تحملها كافة الأعباء المالية المترتبة على ذلك ، وفي حالة عدم الالتزام تلغى الموافقة على الدور السكنى الثالث .

مادة ٩ - تلتزم الجمعية بتوفير أماكن انتظار للسيارات طبقاً للشروط المرفقة بالقرار والковد المصرى للجراجات .

مادة ١٠ - تلتزم الجمعية باستخدام أنظمة الطاقة الشمسية على النحو المعمول به حالياً بالهيئة .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، وعلى جميع الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه .

وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

أ. د. مهندس / عاصم عبد الحميد الجزار

الشروط المرفقة بالقرار الوزاري

المرفق باعتماد التخطيط والتقييم للمشروع بقطعة الأرض

بمساحة (١٠,٧٨ فدان) الواقعة بجوار محطة المياه بمدينة المنيا الجديدة

والمخصصة للسادة / جمعية الترابط للتنمية والتكافل والخدمات

لإقامة مشروع عمرانى متكامل

مساحة المشروع :

إجمالي مساحة المشروع ٤٥٢٦٢,٦١ م٢ أى ما يعادل ١٠,٧٨ فدان .

مكونات المشروع :

١- الأرضى المخصصة للاستعمال السكى بمساحة ٢٢٦٥,٩٦ م٢

أى ما يعادل ٥,٣٨ فدان وتمثل نسبة (٤٩,٩٥٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع .

٢- الأرضى المخصصة للاستعمال الخدمى بمساحة ٢٨١٩,٤٢ م٢

أى ما يعادل ٠,٦٧ فدان وتمثل نسبة (٦,٢٣٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع .

٣- الأرضى المخصصة للمناطق الخضراء والمقوحة بمساحة ٣٩١٢,٣١٦ م٢

أى ما يعادل ٠,٩٣ فدان وتمثل نسبة (٨,٦٤٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع .

٤- الأرضى المخصصة للطرق الخارجية بمساحة ٥٩٨٥,١٧ م٢

أى ما يعادل ١,٤٣ فدان وتمثل نسبة (١٣,٢٢٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع .

٥- الأرضى المخصصة للطرق الداخلية وأماكن انتظار السيارات

بمساحة ٩٩٣٩,٧٤٤ م٢ أى ما يعادل ٢,٣٧ فدان وتمثل نسبة (٢١,٩٦٪) من إجمالي

مساحة أرض المشروع .

أولاً - المساحة المخصصة للإسكان :

الأراضي المخصصة للاستعمال السكني بمساحة ٢٢٦٠٥,٩٦ م٢ أي ما يعادل ٥,٣٨ فدان وتمثل نسبة ٤٩,٩٥ % من إجمالي مساحة أرض المشروع وبيانها طبقاً للجدول التالي :

النموذج	النكرار	مساحة الدور الأرضي	إجمالي مساحة الدور الأرضي	عدد الأدوار متكررة	عدد الوحدات بأحد دورات المبنى	إجمالي عدد الوحدات بالنموذج	ملاحظات
نموذج (A)	٢٠	٥٦٥,١٤٩	١١٣٠,٢,٩٨	٣ + أرضى أدوار متكررة	٤	٣٠٠	يوجد شقة دوبلكس بكل عمارة

يوجد في كل نموذج في الدور الأرضي والأول عدد (٦) وحدات + عدد (١) وحدة دوبلكس ، النموذج مصمم من الجانبين

الاشتراطات البنائية العامة لمناطق الإسكان :

المساحة المخصصة للإسكان لا تزيد عن (٥٠%) من إجمالي مساحة المشروع .

النسبة البنائية لا تزيد عن (٢٥%) من إجمالي مساحة أرض المشروع وارتفاع (أرضى + دورين) مع الالتزام بقيد الارتفاع بالمنطقة طبقاً لقيد الارتفاع المفروض من القوات المسلحة وذلك طبقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم ١٣٩ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٨ ، وتمت الموافقة الفنية على زيادة دور إضافي بشرط سداد العلاوة المستحقة طبقاً لما تسفر عنه اللجنة المختصة بالتسعيير بشرط موافقة القوات المسلحة على زيادة قيد الارتفاع لاستيعاب الدور الزائد وطبقاً للشروط والضوابط الواردة بالموافقة وذلك بموجب كتاب قطاع التخطيط والمشروعات رقم ٢٤٣٣٥ بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٧

الالتزام بتترك مسافة ٦ م كرود من الحدود الخارجية لقطعة أرض المشروع حتى حد المباني .

يتم الالتزام بتوفير أماكن انتظار سيارات داخل حدود قطعة الأرض بما يتوافق مع الكود المصري للجرارات وتعديلاته .

يسمح بإقامة دور بدور بالمباني السكنية يستخدم بالأنشطة المصرح بها (انتظار سيارات) وبدون مسؤولية جهاز المدينة بتوصيل المرافق لدور البروم ، مع الالتزام بمراعاة اشتراطات الدفاع المدني أولاً .

يتم الالتزام بعمل مداخل ومخارج البرومات طبقاً للكود المصري للجراجات واحتياطات الجهات المعنية .

الالتزام بترك مسافة لا تقل عن ٦ م بين حد العمارت السكنية وأراضي الخدمات . المسافة بين العمارت لا تقل عن ٨ م في حال وجود فتحات جانبية و ٦ م في حالة عدم وجود فتحات جانبية .

يسمح بإقامة مرافق الخدمات بدور السطح [(٢٥٪) من المسطح المبني للدور الأرضي] بما لا يشكل في مجموعها وحدة سكنية وطبقاً للمادة رقم (١٠٤) من اللائحة التنفيذية لقانون البناء الصادر رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ .

ثانياً - المساحة المخصصة للخدمات :

الأراضي المخصصة لاستعمال الخدمي بمساحة ٢٨١٩,٤٢ م^٢ أي ما يعادل ٦٧,٠ فدان وتمثل نسبة (٦,٢٣٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع وطبقاً للجدول التالي :

برنامج الخدمات

الردد	الارتفاع	النسبة البنائية	المساحة بالفدان	المساحة بالمتري	النشاط	المنطقة
ستة أمتار من جميع الجهات	بدور + أرضي + دورين	%٣٠	٠,٦٦٧	٢٨٠١,٤٢	تجاري	١
عدد (٢) غرفة	دور أرضي فقط		٠,٠٠٤	١٨	غرف الأمان	٢
الإجمالي						
			٠,٦٧١	٢٨١٩,٤٢		

جدول عدد الوحدات وعدد السكان بالمشروع :

أقصى عدد سكان مسموح به للمشروع وفقاً للنوعية الحسابية المعتمدة	عدد الوحدات المحققة بالمشروع (المحدد على مسؤولية المالك والاستشاري)
١٤٩٢ فرد	٣٠٠

جدول المقenn المائي :

قطاع التنمية وتطوير المدن		قطاع التخطيط والمشروعات				
أقصى كميات مياه مقررة للمشروع (م³/يوم)	أقصى مقenn مائي (ل/م²/يوم)	المسطحات البنائية المحققة بالمشروع بخلاف البروزات (B.U.A) (م²)	المسطحات البنائية المسموح بها بالمشروع بخلاف (B.U.A) (م²)	معامل الاستغلال	المساحة (م²)	نوع الاسكان
٢٥٨,٤٥	٥,٧١	٤٥٢١١,٩٢	٤٥٢٦٢,٦١	١,٠٠	٤٥٢٦٢,٦١	عمارات منخفضة الكثافة (أرضي + أدوار)

الاشتراطات البنائية لمناطق الخدمات :

(أ) نسبة الأراضي المخصصة للخدمات بالمشروع ما بين (٨-١٢٪)

من مساحة المشروع .

(ب) يسمح بإقامة غرف خدمات بالسطح لا تزيد مساحتها عن (٢٠٪)

(١٠٪) مغلقة - و (١٠٪) مظللات من المساحة المبنية بالدور الأرضي

- و بارتفاع لا يزيد عن (٢,٨٠م) وتستغل هذه المساحة لعمل (خدمات المبني -

غرف ماكينات المصاعد - لوحات كهربائية ... الخ) وتتضمن هذه المساحة

مساحة بئر السلالم .

(ج) تلتزم الجمعية بسداد العلاوة المستحقة نظير تدريم منطقة الخدمات التجارية من الخارج طبقاً لما تسفر عنه اللجان المختصة بالتسعير بالهيئة .

(د) يتم الالتزام بتوفير أماكن انتظار سيارات داخل حدود قطعة الأرض بما يتوافق مع الكود المصري للجرارات وتعديلاته .

ثالثاً - التعهدات والالتزامات :

تلزم الجمعية بسداد العلاوة المستحقة نظير إضافة دور سكني طبقاً لما تسفر عنه اللجان المختصة بالتسعير بالهيئة .

تلزم الجمعية بسداد العلاوة المستحقة نظير تدريم منطقة الخدمات التجارية من الخارج طبقاً لما تسفر عنه اللجان المختصة بالتسعير بالهيئة . وذلك جميعه قبل استصدار تراخيص البناء .



الاشتراطات العامة

- ١- يبلغ أقصى ارتفاع للعقارات السكنية (أرضي + ٣ أدوار) طبقاً لموافقة قطاع التخطيط والمشروعات رقم ٢٤٣٣٥ بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٧ شريطة سداد العلاوة المستحقة لذلك ، ويسمح بإقامة دور ببروم بنشاط (جراجات) وذلك بدون مسؤولية جهاز المدينة توصيل المرافق لدور البروم .
- ٢- يسمح بإقامة دور للبروم أسفل مناطق الخدمات على أن يستغل بالأنشطة المصرح بها بدور البروم فقط (جراجات - أعمال الكهروميكانيكال - مخازن غير تجارية لأنشطة المبني) .
- ٣- يحظر استخدام الأرض في غير الغرض المخصصة لأجله وهو إقامة مشروع عمرانى متكملاً .
- ٤- تلتزم جمعية الترابط للتربية والتكافل والخدمات بالاشتراطات البنائية لمناطق الخدمات (نسبة بنائية - ارتفاع - ردود) طبقاً للاشتراطات الجارى تطبيقها بالمشروعات الاستثمارية بالهيئة .
- ٥- تلتزم الجمعية بقيود الارتفاع المفروضة من قبل وزارة الدفاع للمنطقة ، وبما لا يتجاوز الاشتراطات البنائية المسموح بها بالمشروع .
- ٦- لا يجوز إقامة أيه منشآت في مناطق الردود .
- ٧- مرفاق الخدمات بدور السطح بالمبانى السكنية : هي الملحقات التي بنيت أعلى سطح البناء مثل آبار السلام والخزانات والغرف الخدمية التي لا تكون في مجموعها وحدة سكنية بل تكون تابعة في استعمالها لباقي وحدات البناء المقلدة المصرح بها ، على أن لا تزيد في مجموعها عن ٢٥٪ من المساحة المبنية بالدور الأرضي ، وفقاً للمادة ١٠٤ من اللائحة التنفيذية لقانون البناء الموحد الصادر برقم (١١٩) لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاتها .
- ٨- تلتزم جمعية الترابط للتربية والتكافل والخدمات بالقيام بالآتي :
تصميم وتنفيذ شبكات المرافق الداخلية من مياه وصرف صحي ورى وكهرباء وتليفونات وغاز وتوصيلها بالمبانى على نفقتها وذلك طبقاً للرسومات المعتمدة من الهيئة وأن تقوم الجمعية بتشغيل وصيانة المرافق الداخلية بكافة أنواعها .

تنسيق الموقع من ممرات وشبكة الري وأعمدة الإنارة الداخلية لممرات المشاة وتتنفيذ البردورات والأرصفة والتبليطات والزراعة والتشجير والأعمال الصناعية والتكسيات وخلافه على نفقتها الخاصة .

تنفيذ الطرق الداخلية ورصفها طبقاً للرسومات والمواصفات المعتمدة من الهيئة مع ربط الطرق الداخلية بالطرق الرئيسية .

اعتماد رسومات ومواصفات أعمال الكهرباء من شركة توزيع الكهرباء . تركيب كافة محابس القفل والتحكم في التصرف على مأخذ أو مأخذ المشروع بما يضمن عدم تجاوز الكميات المقررة للاستهلاكات التصميمية طبقاً للمعدلات الواردة بالبيان وباعتبار ذلك أقصى كميات يمكن توفيرها وطبقاً لتفاصيل التي سيتم اعتمادها من القطاعات المعنية بالهيئة مع التزام العميل بتنفيذ كافة الاحتياجات اللازمة لتخزين مياه للحالات الطارئة (حريق وخلافه) .

تنفيذ الشبكات الداخلية للمرافق وفقاً للمواصفات القياسية المصرية واشتراطات الكود المصري للتنفيذ .

تركيب عدادات المياه لجميع الوحدات السكنية وخلافه داخل المشروع والالتزام بمحاسبة العملاء وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء بتطبيق تعريفة مياه الشرب والصرف الصحي واستدامة الخدمة وأى قرارات وزارية في هذا الشأن .

تركيب عدد أو عدادات قياس تصرف رئيسية على المأخذ أو المأخذ الرئيسية للمياه بالمشروع .

تنفيذ شبكات منفصلة للري باستخدام المياه المعالجة أو المتاحة حسب الحالة لكل مدينة وعدم استخدام مياه الشرب في الري .

تنفيذ شبكات صرف زراعي للمسطحات الخضراء داخل المشروع عند الاحتياج مع تنفيذ نظام للتخلص الآمن من مياه الصرف الزراعي وبما لا يؤثر على شبكات الصرف الرئيسية بالمدينة .

٩ - كما تلتزم الجمعية بالسماح لمهندسي الجهاز بمتابعة التنفيذ وإجراء التفتيش الفنى للاشتراطات البنائية والترخيص الصادرة للمبانى وكذا التفتيش الفنى واعتماد العينات الخاصة بشبكات المرافق وفقاً للمواصفات والرسومات المقدمة من الجمعية المعتمدة من الهيئة وجهاز المدينة .

١٠ - يتم الالتزام بتوفير أماكن انتظار سيارات لمناطق الإسكان والخدمات وفقاً للكود المصرى للجراجات وتعديلاته .

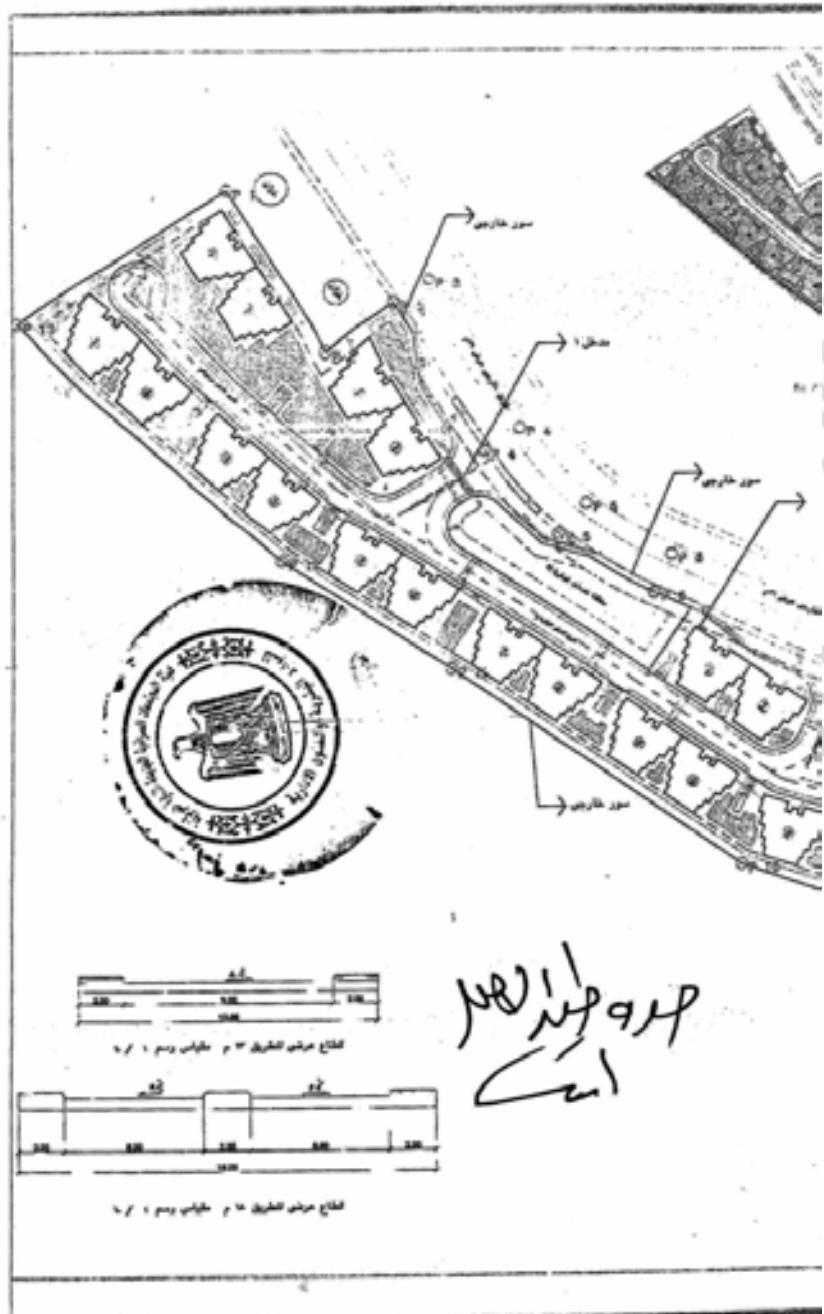
١١ - يتم الالتزام بالاشتراطات الواردة بقرار مجلس إدارة الهيئة الذى تم تخصيص قطعة الأرض وفقاً له ، ويتم الالتزام بنصوص قانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ، والقرار الوزارى رقم ٢٣٢ لسنة ٢٠٠٩ ، وكذا الالتزام بالقرار رقم ١٦٨ لسنة ٢٠٢٠

طرف ثانٍ
(إمضاء)

طرف أول
(إمضاء)



قرار ٢٨٣ — السر ٥٦٧ — عرضنة



محافظة الجيزة
قرار رقم ٢١٦٠ لسنة ٢٠٢١

محافظ الجيزة

بعد الاطلاع على قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ؛

وعلى قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ؛

وعلى قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى موافقة المجلس التنفيذي على مذكرة الإدارة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية بالمحافظة على المخططات التفصيلية لعدد ١٠ قرى ؛

وعلى كتاب الإدارة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية بالمحافظة

المؤرخ في ٢٠٢١/١١/١٧ المرفق به المخططات التفصيلية لقرى المشار إليها ؛

وعلى المخططات التفصيلية المعتمدة منا ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد المخططات التفصيلية لعدد (١٠) قرى بنطاق المحافظة وهي :

١- قرى (الشوبك الغربى - نزلة الشوبك) التابعة للوحدة المحلية لمركز ومدينة البرشين .

٢- قرى (ذات الكوم - جزایة) التابعة للوحدة المحلية لمنشأة القناطر .

٣- قرى (برطس - صيدا - القيراطين) التابعة للوحدة المحلية لمركز ومدينة أوسيم .

٤- قرى (نزلة عليان - الشوبك الشرقي - الاخصاص) التابعة للوحدة المحلية لمركز ومدينة الصف .

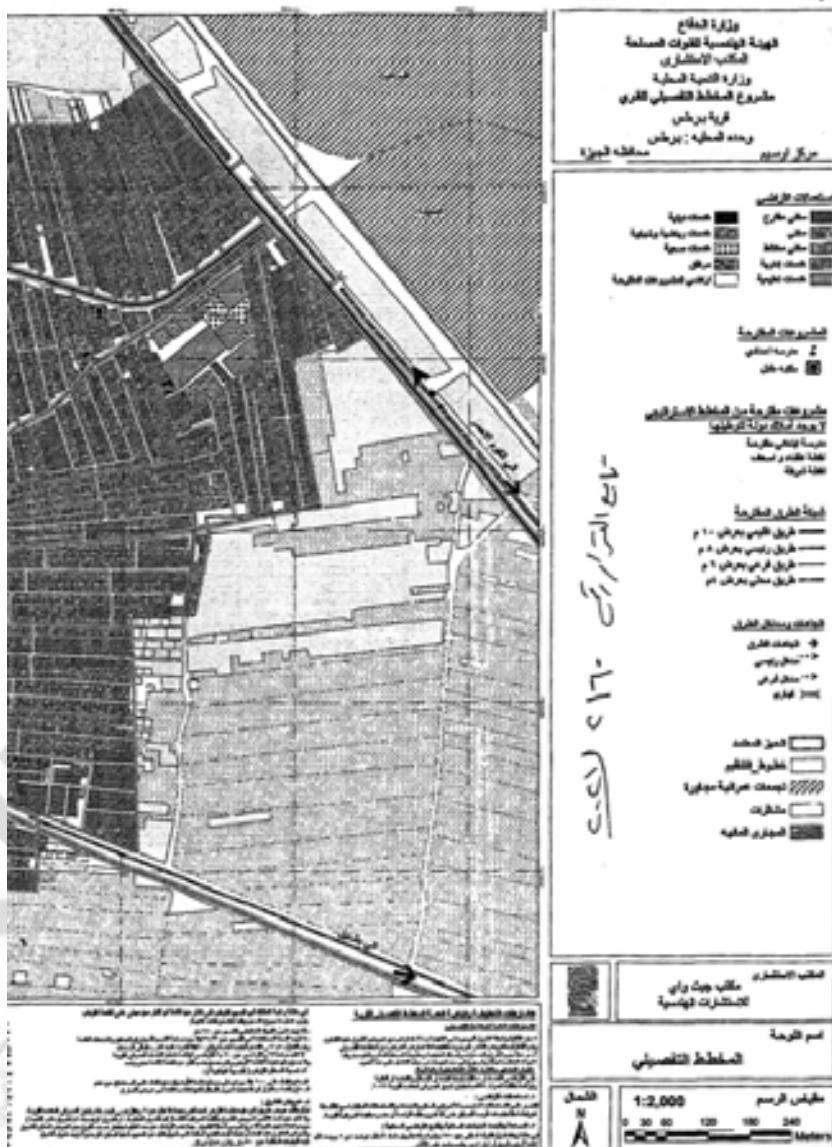
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي

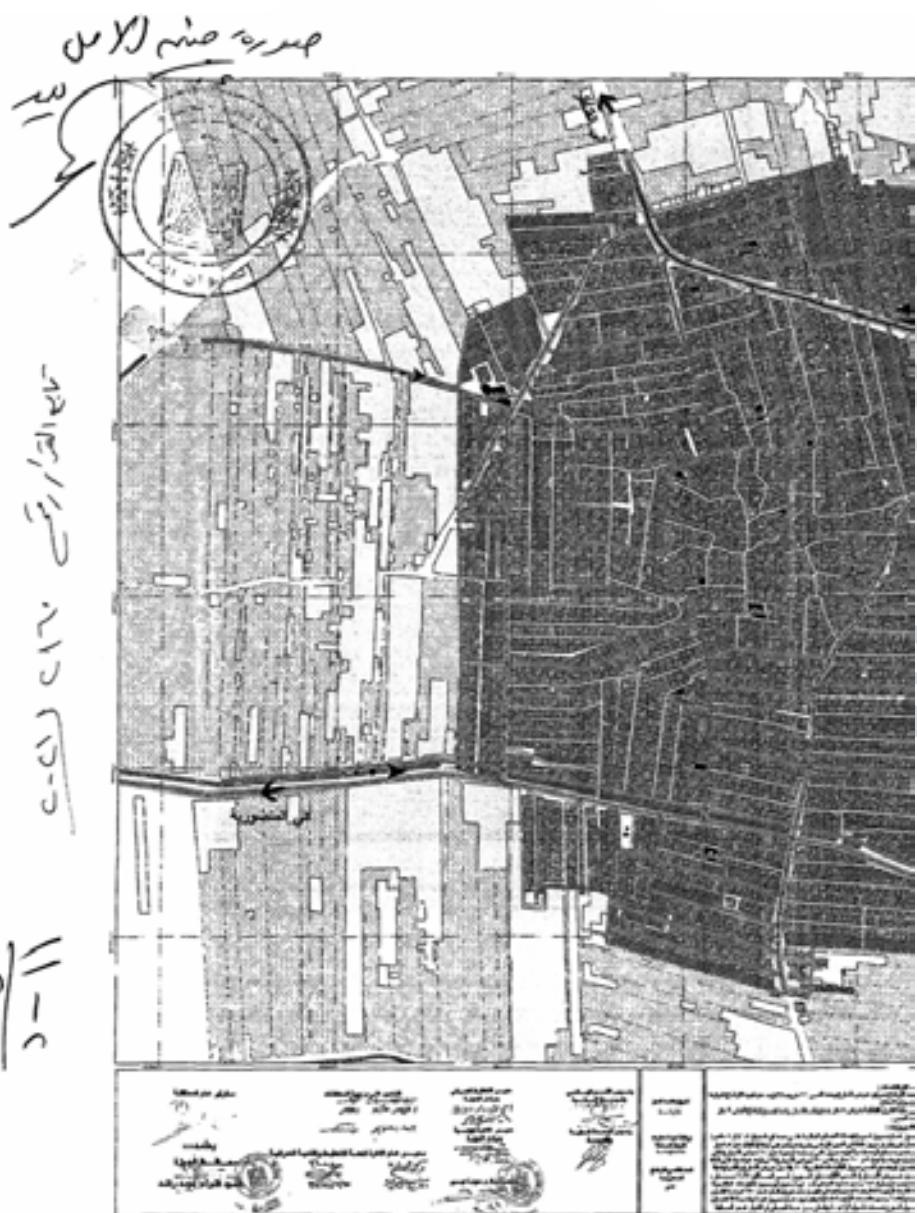
لتاريخ نشره .

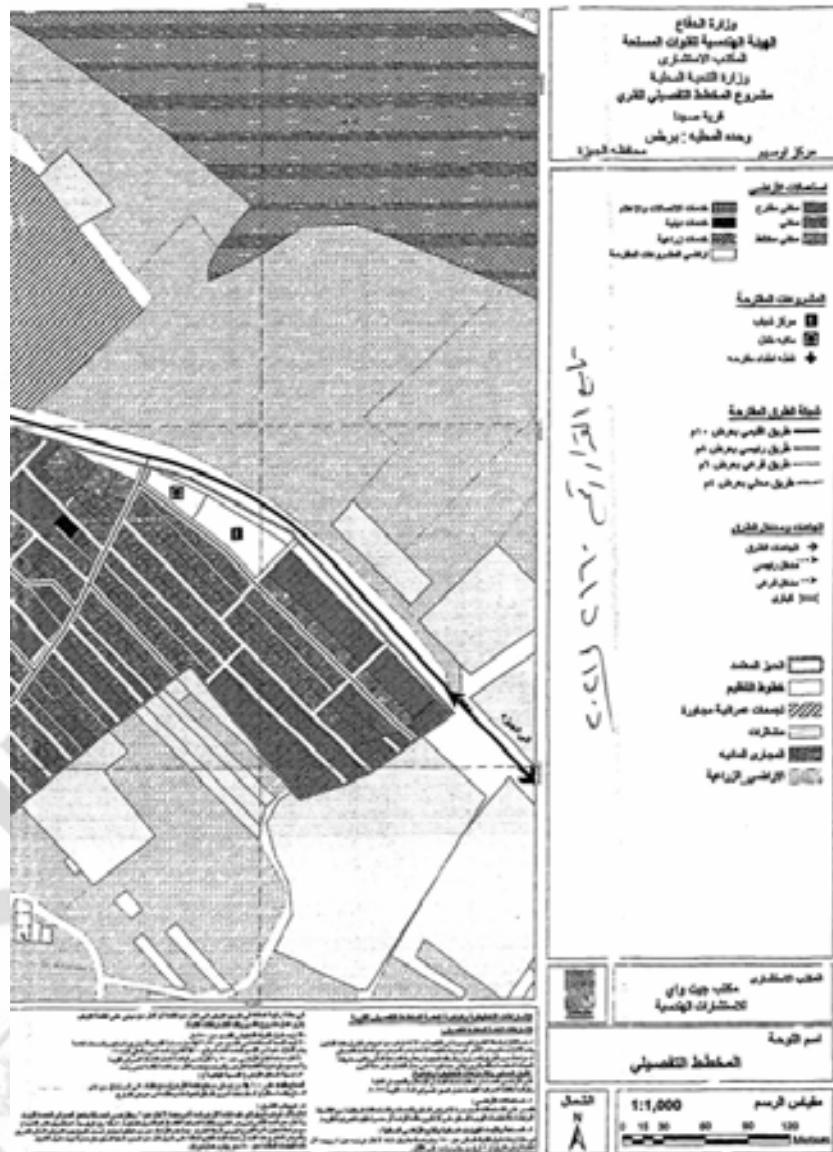
تحريراً في ٢٠٢١/١١/٢٣

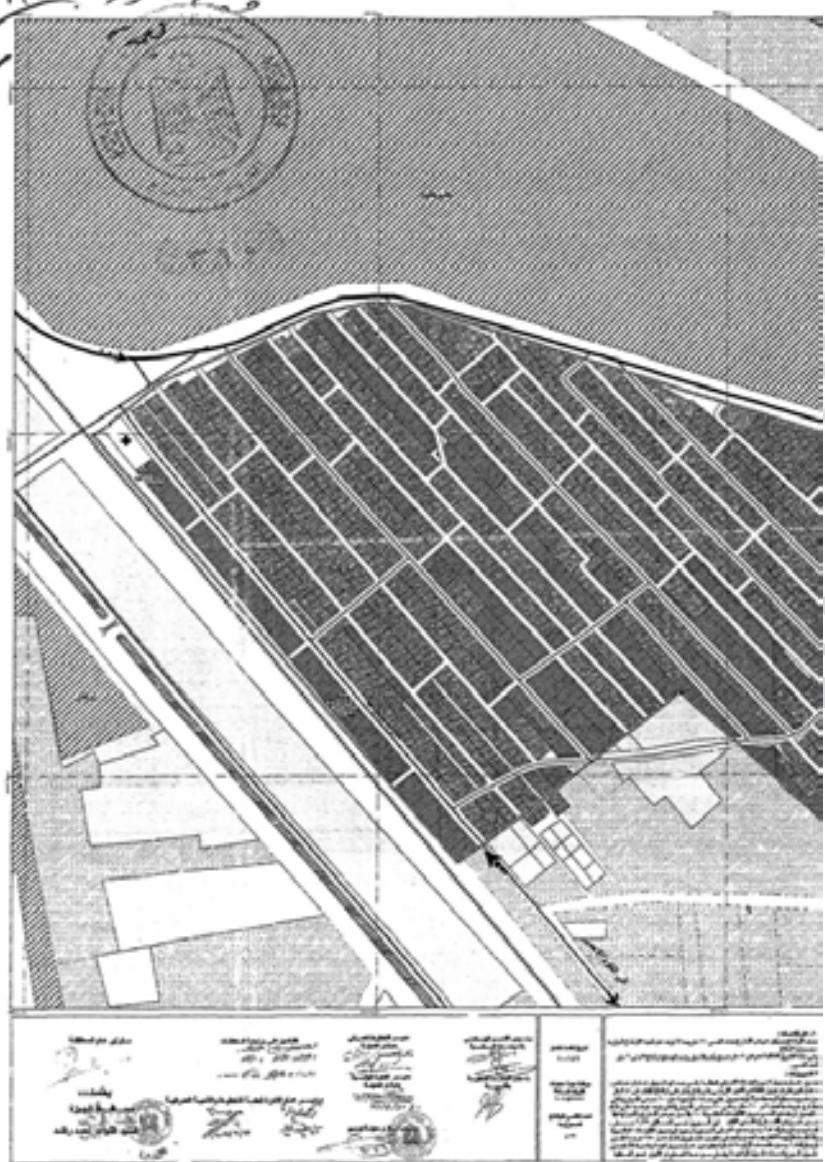
محافظ الجيزة

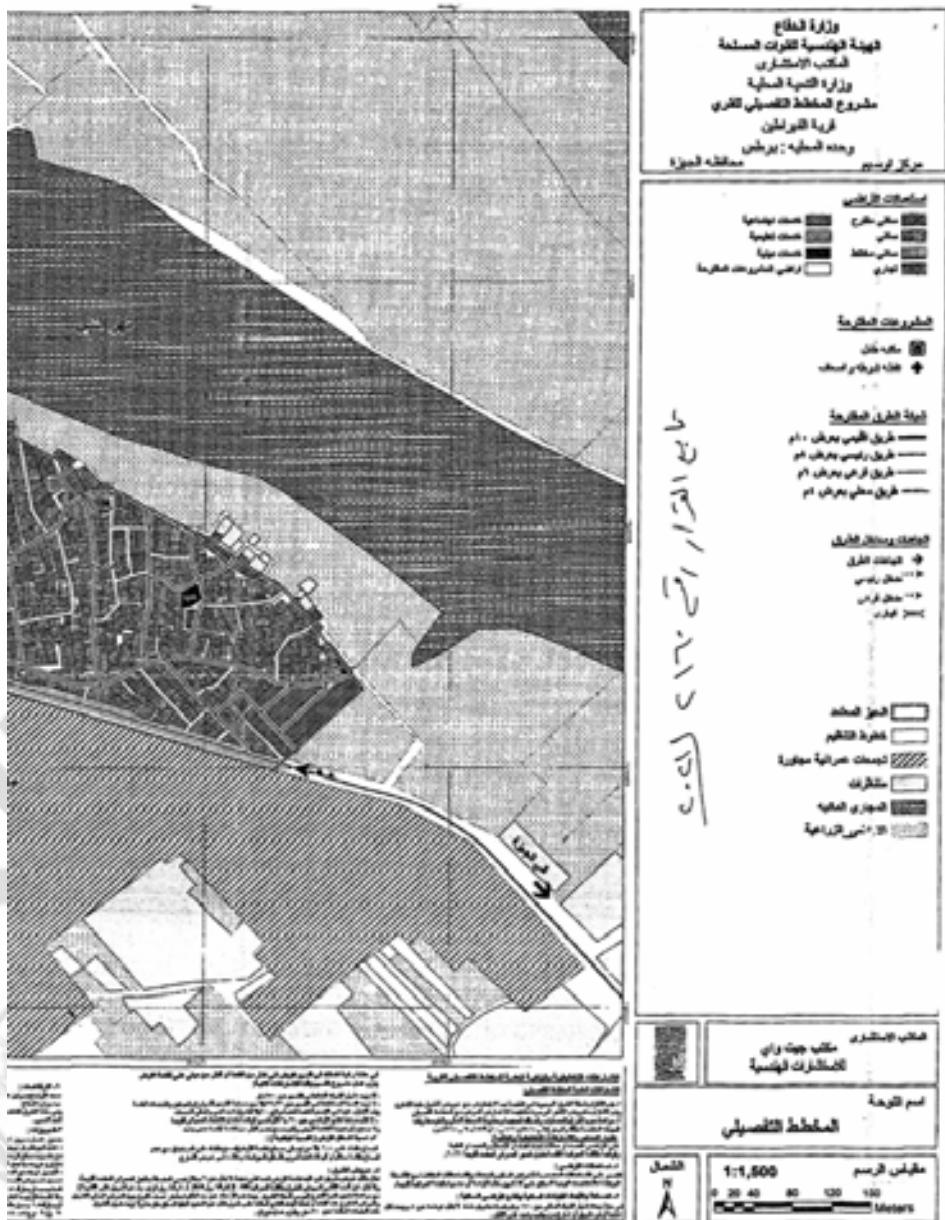
لواء / أحمد راشد

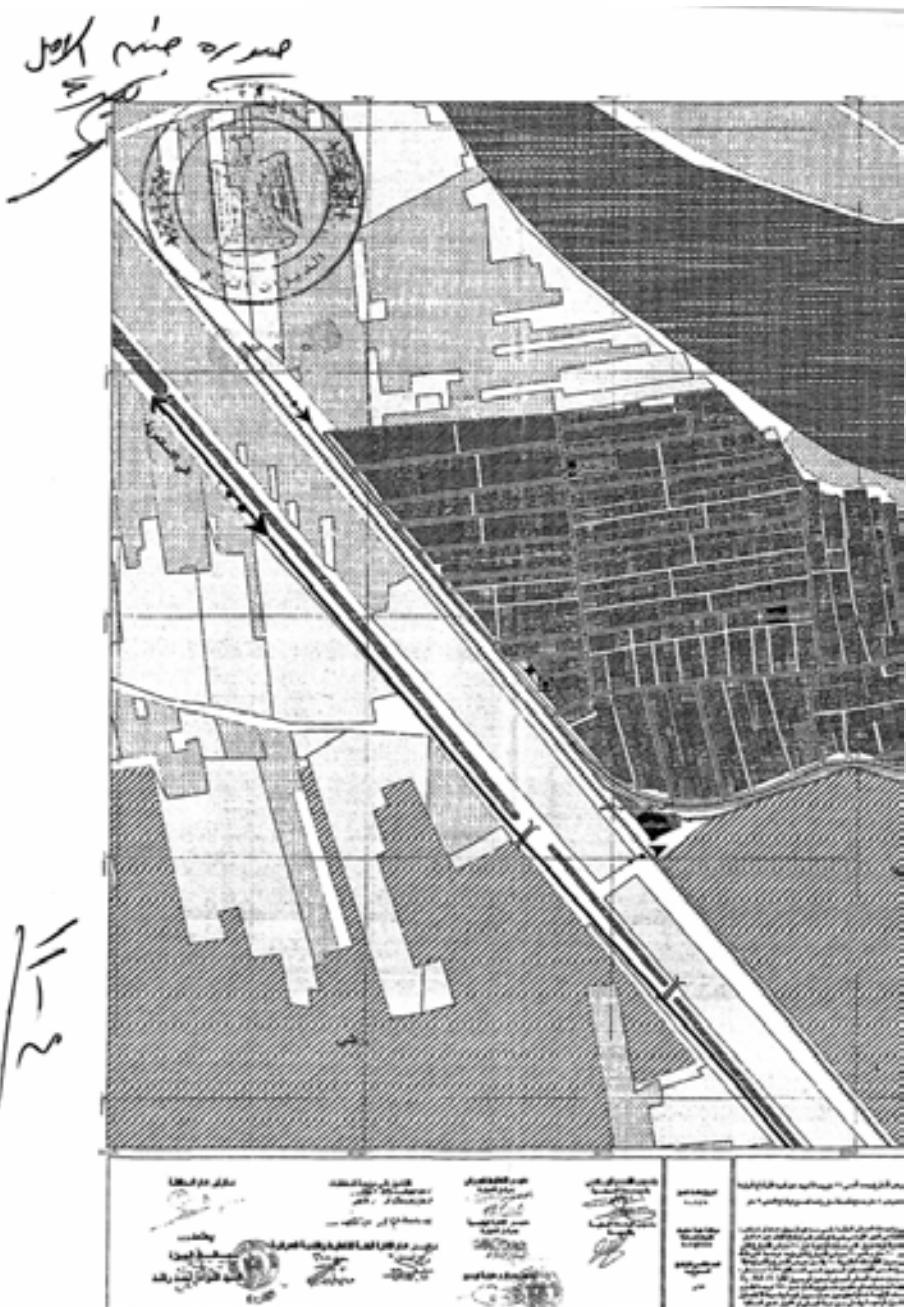


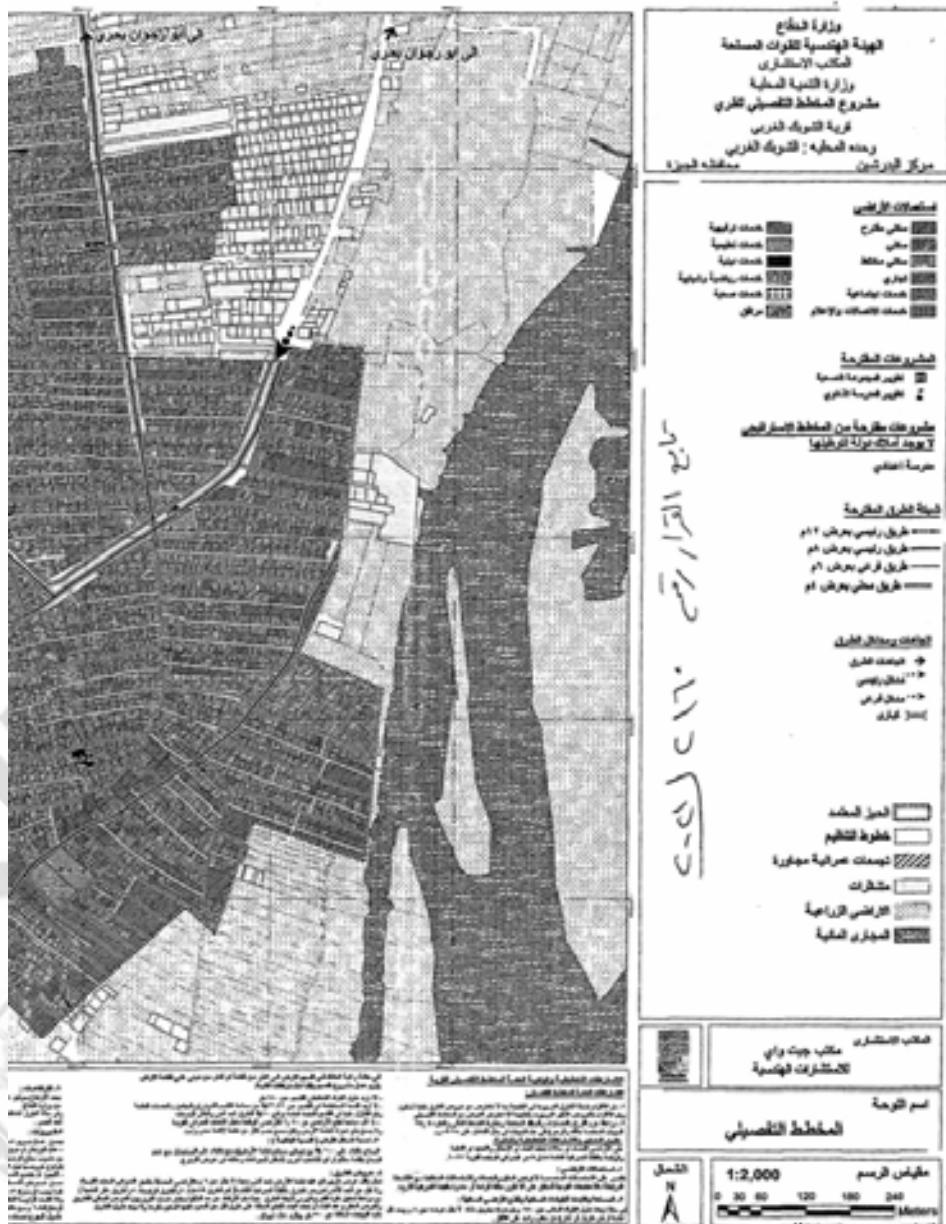








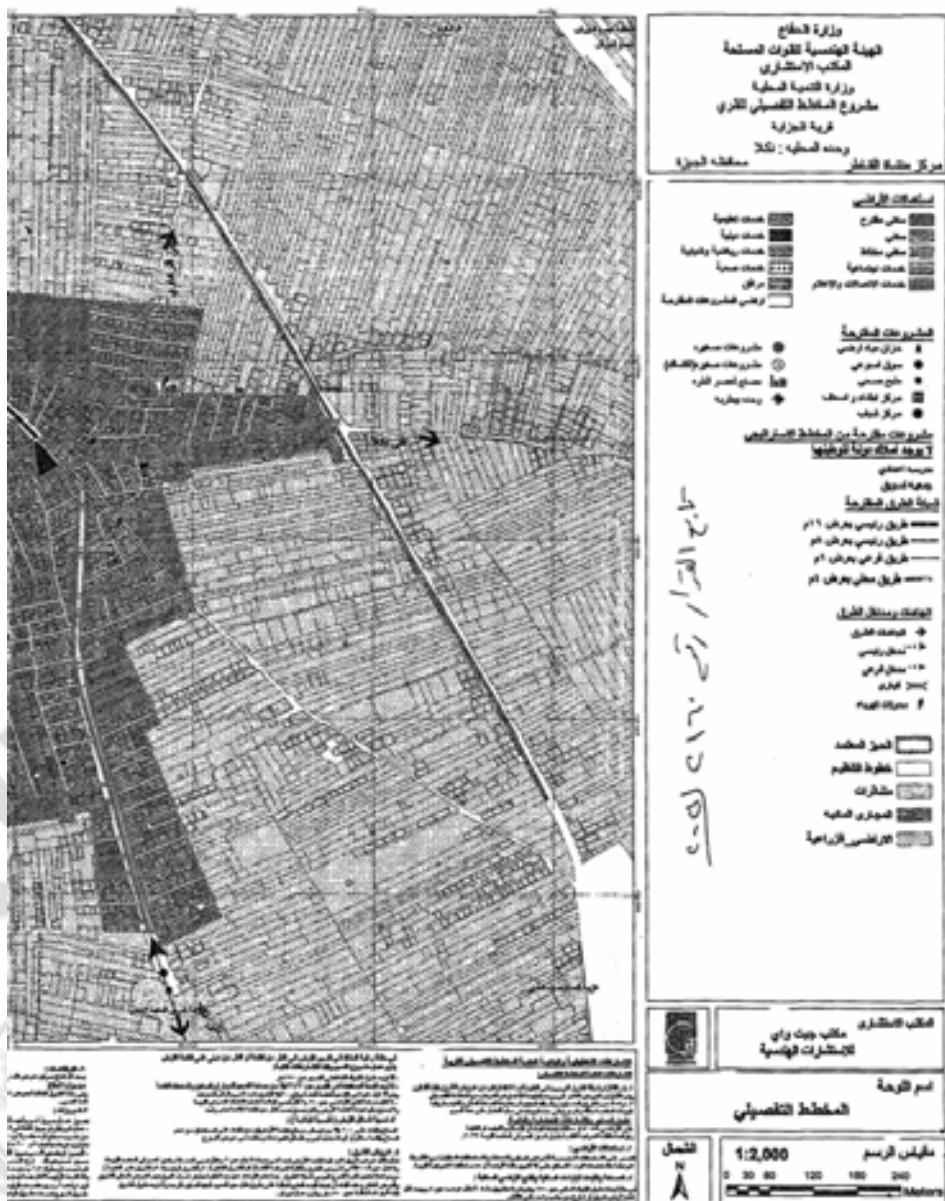




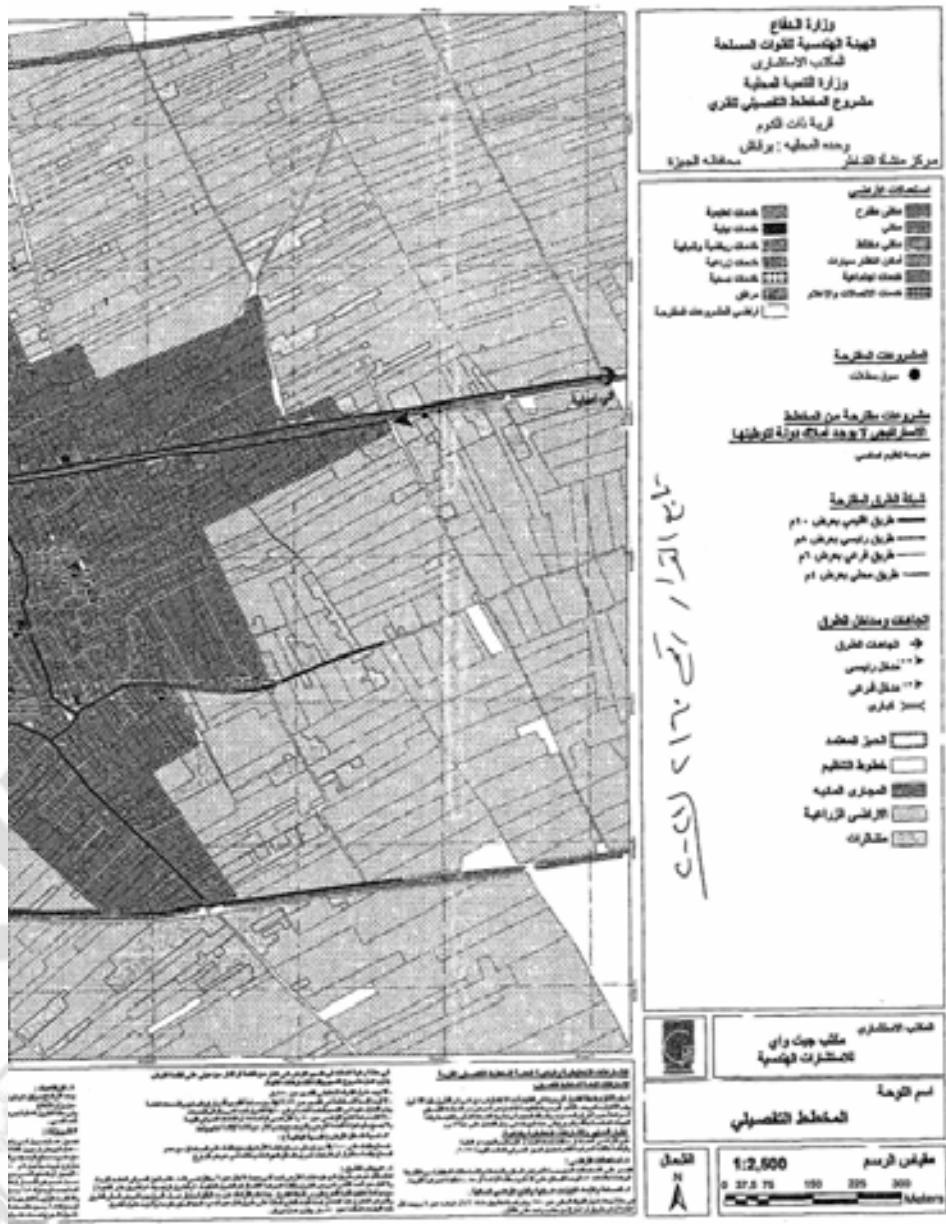


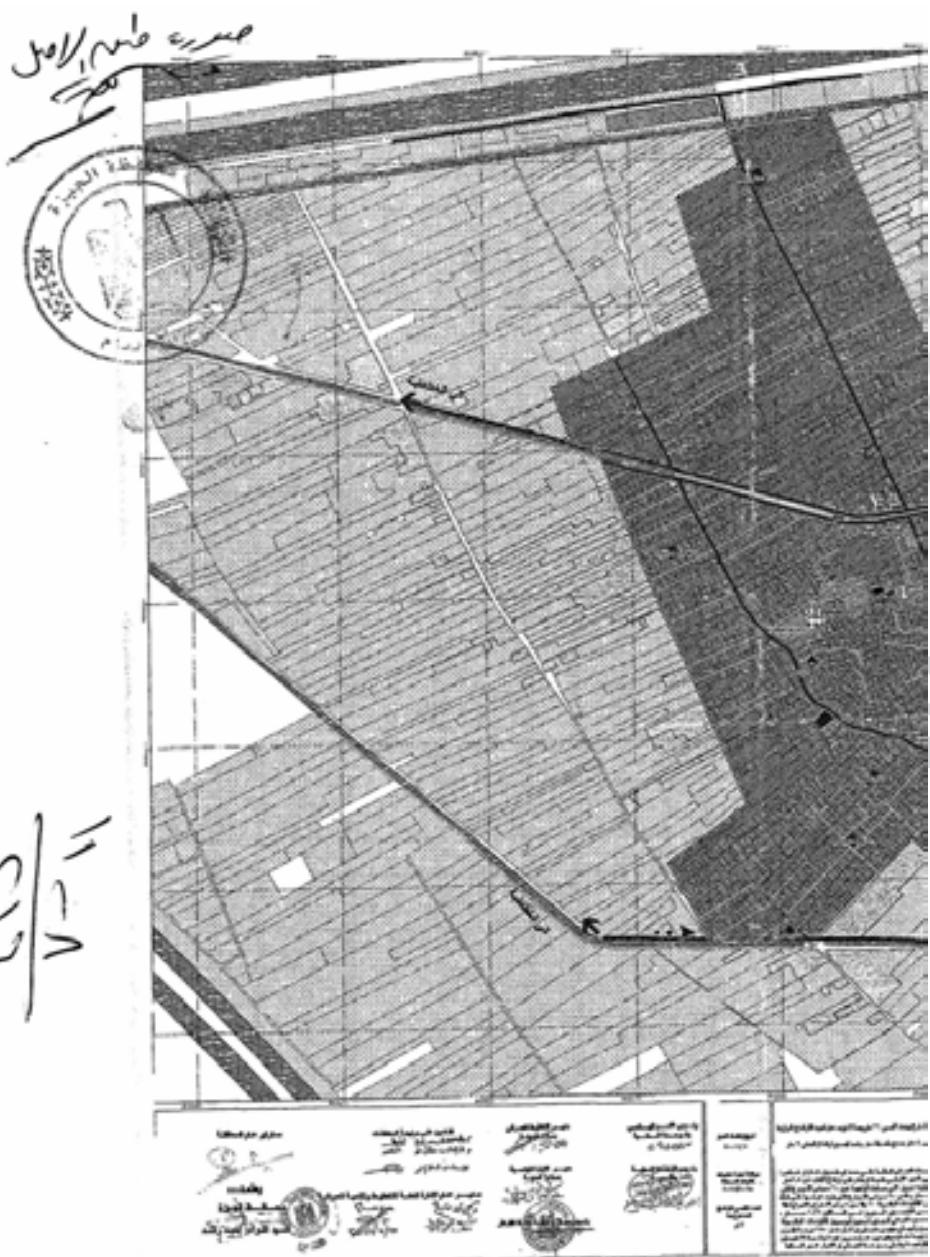


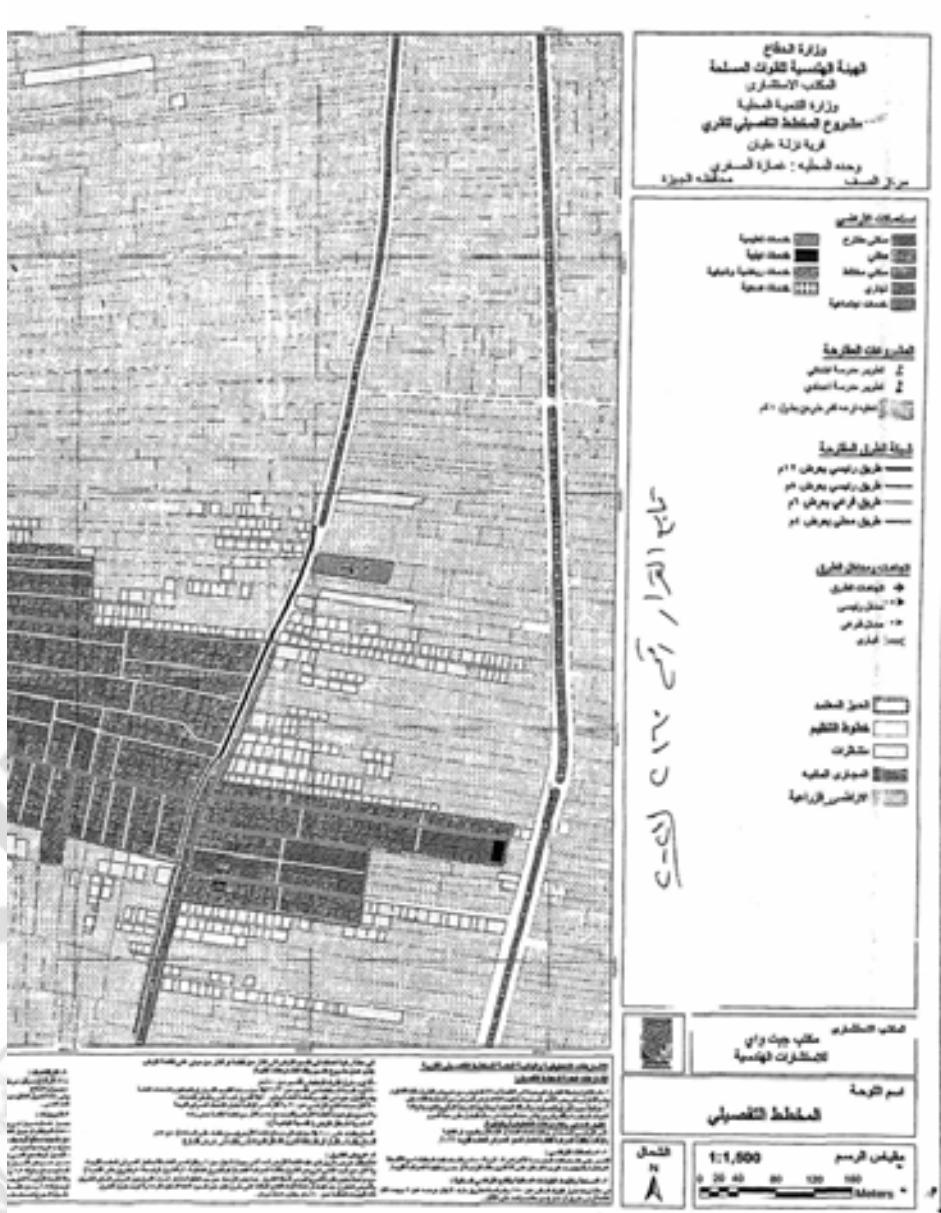


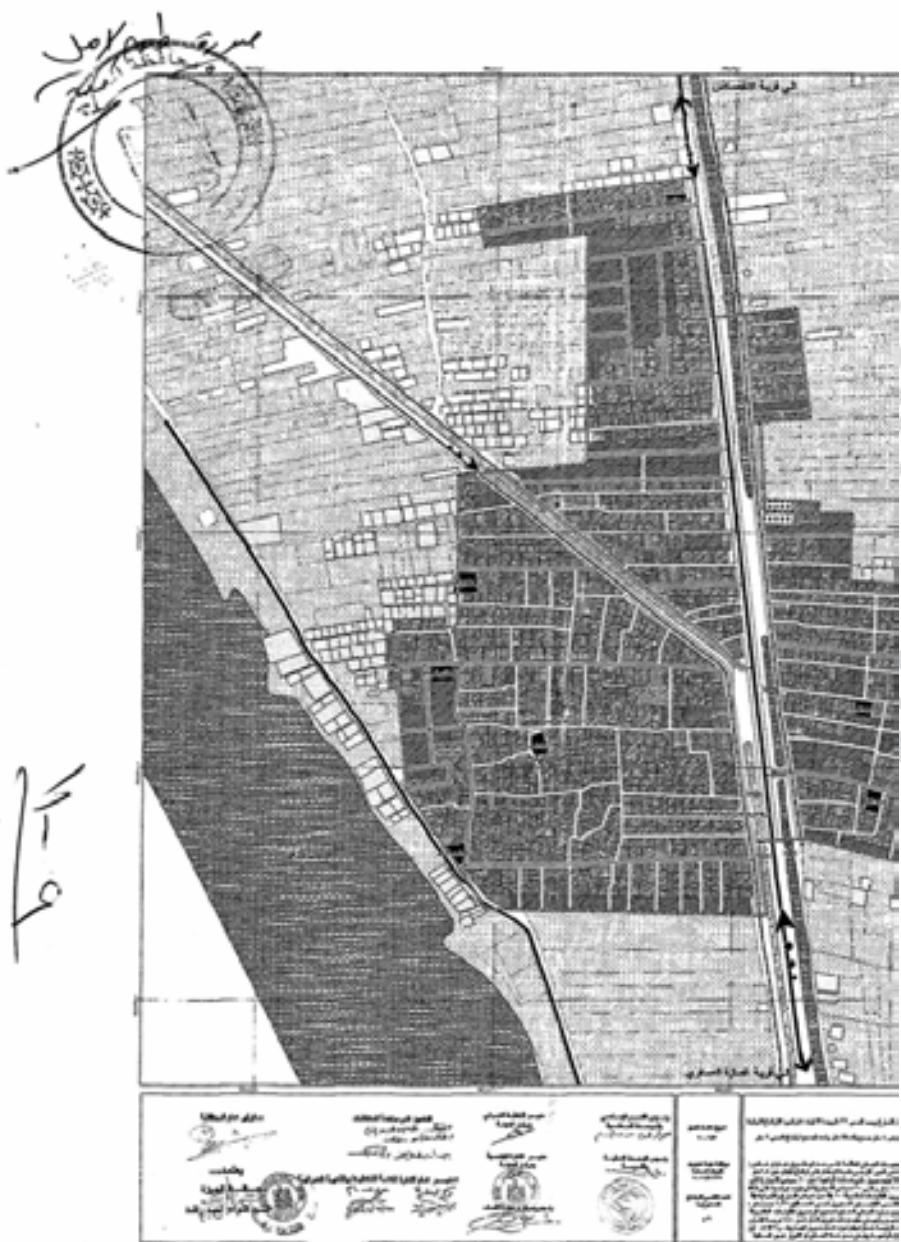


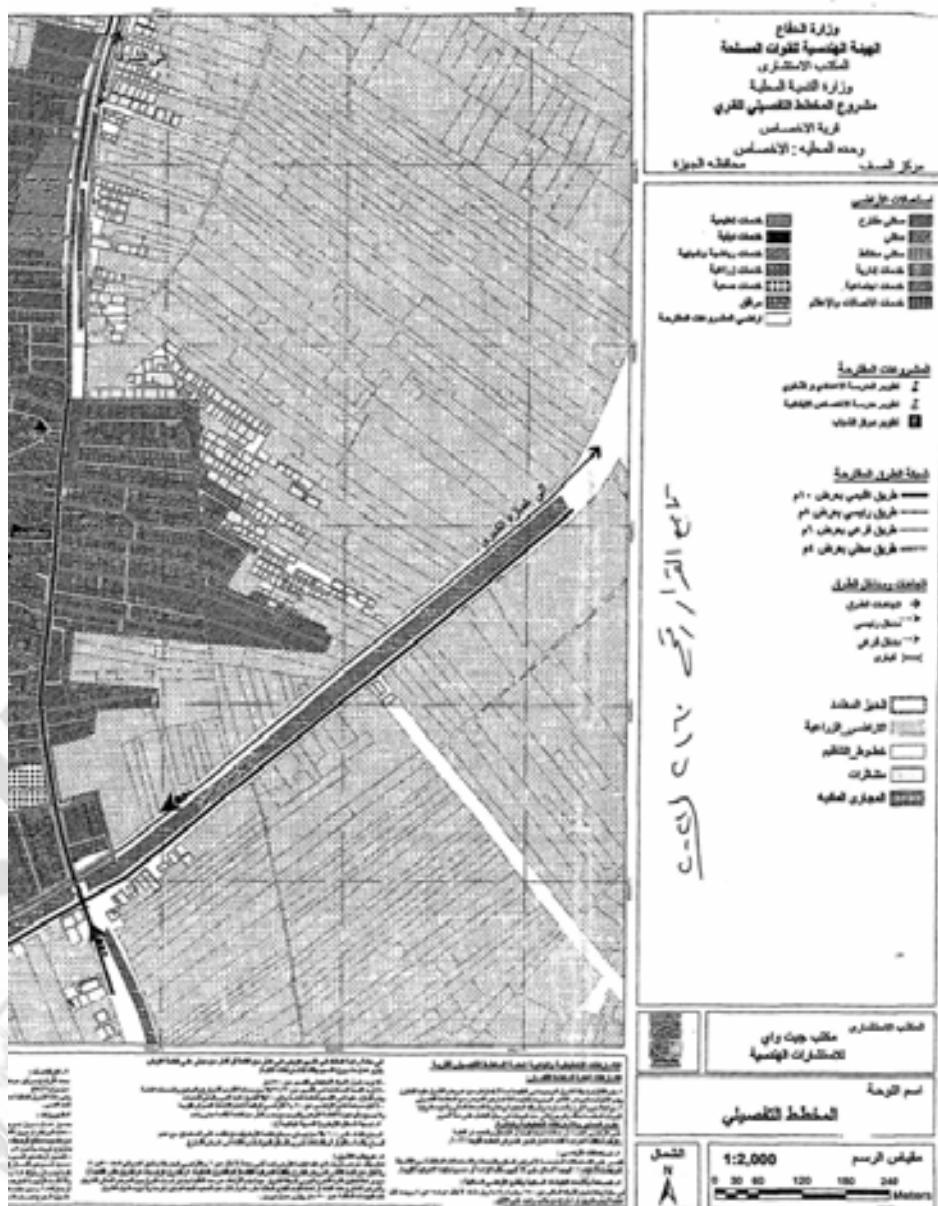


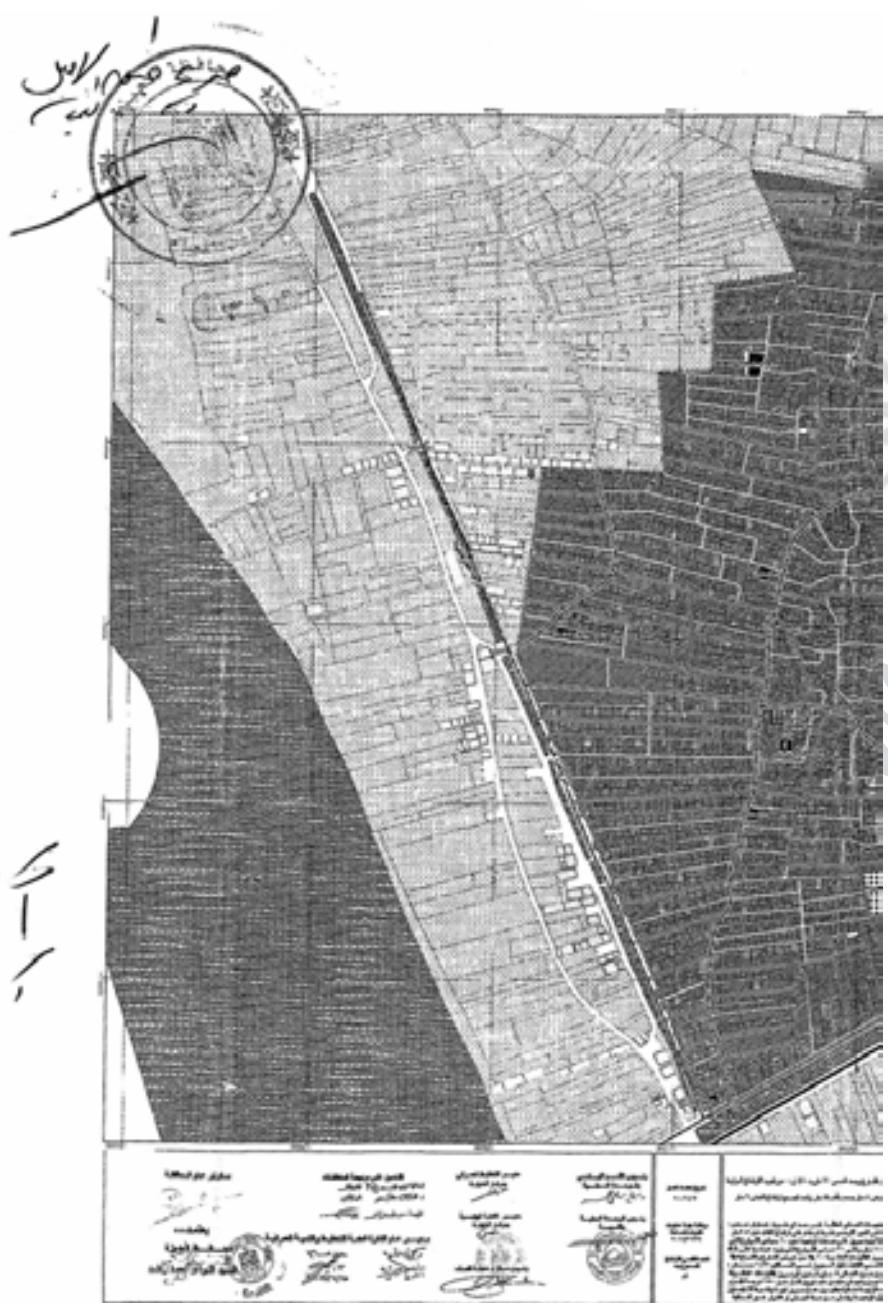


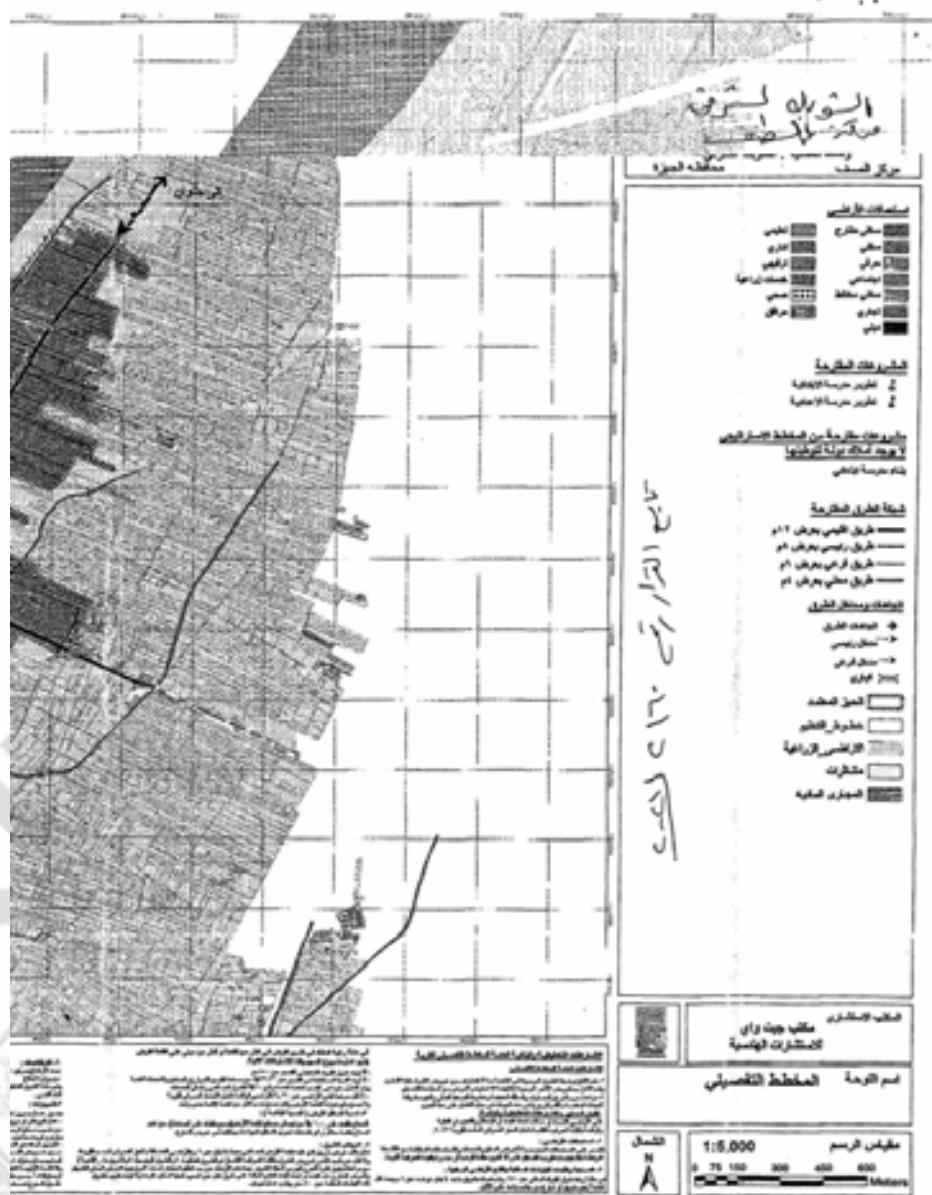


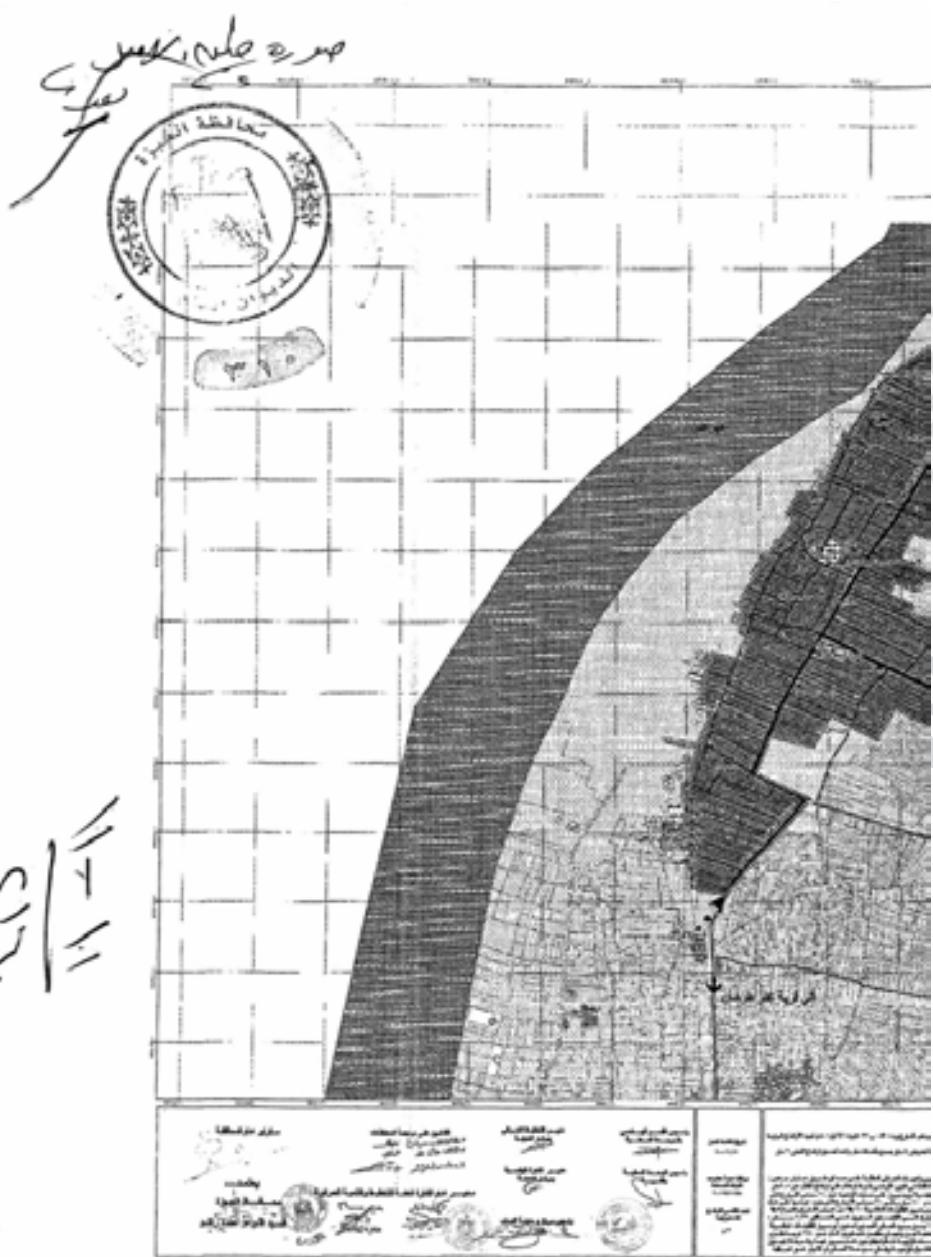












محافظة الشرقية

قرار رقم ٤٣١١ لسنة ٢٠٢١

محافظ الشرقية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية وتعديلاتها؛ وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٣ بإشراف وزارة السياحة على المناطق السياحية واستغلالها؛ وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن حماية الآثار وتعديلاته؛ وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة وتعديلاته؛ وعلى قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته؛ وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن البناء الموحد ولائحته التنفيذية وتعديلاتها؛ وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٢ لسنة ١٩٦٩ بتعديل نطاق بعض محافظات الجمهورية؛ وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء الهيئة العامة للتخطيط العمراني وتعديلاته؛ وعلى قرار وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بالقرار رقم ٣٩٣ لسنة ٢٠١٨ باعتماد المخطط الاستراتيجي لمدينة أبو حماد والمنشور بالوقائع المصرية بالعدد ٢٠٤ لسنة ٢٠١٨؛ وعلى كتاب هيئة مستشارى مجلس الوزراء رقم ٣/١٣٣٤٥ المؤرخ فى ٢٠٢١/٥/١٨ والمتضمن موافقة السيد رئيس مجلس الوزراء على اعتماد المخطط القصيلى لمدينة أبو حماد؛

قرارات:

مادة أولى - يعتمد المخطط التفصيلي لمدينة أبو حماد - محافظة الشرقية المعد بمعرفة الهيئة العامة للتخطيط العمراني عن طريق المكاتب الاستشارية المعتمدة لديها .

مادة ثانية - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

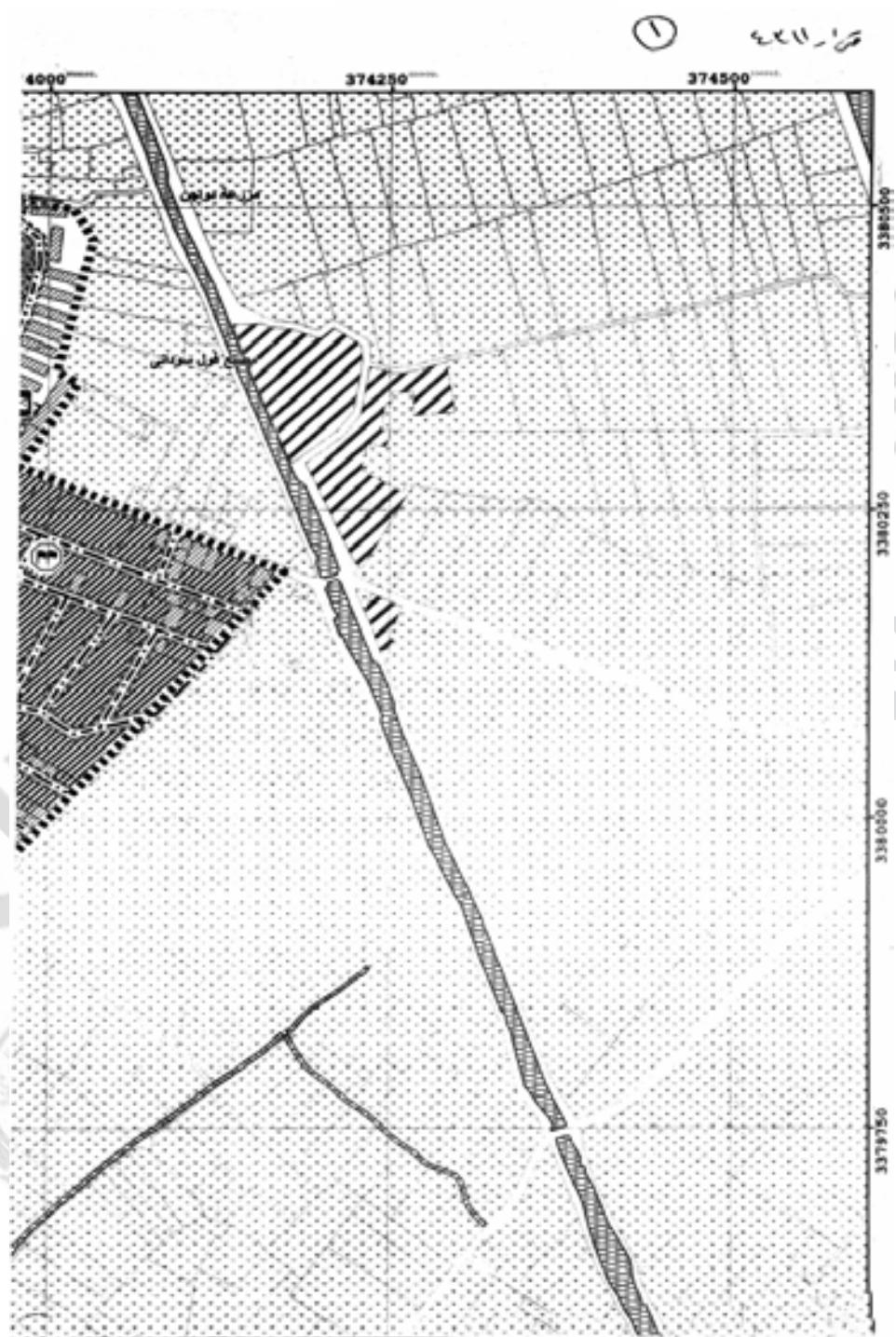
مادةثالثة - على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يعنیه .

صدر في ٢٠٢١/٦/٢٦

محافظ الشرقية

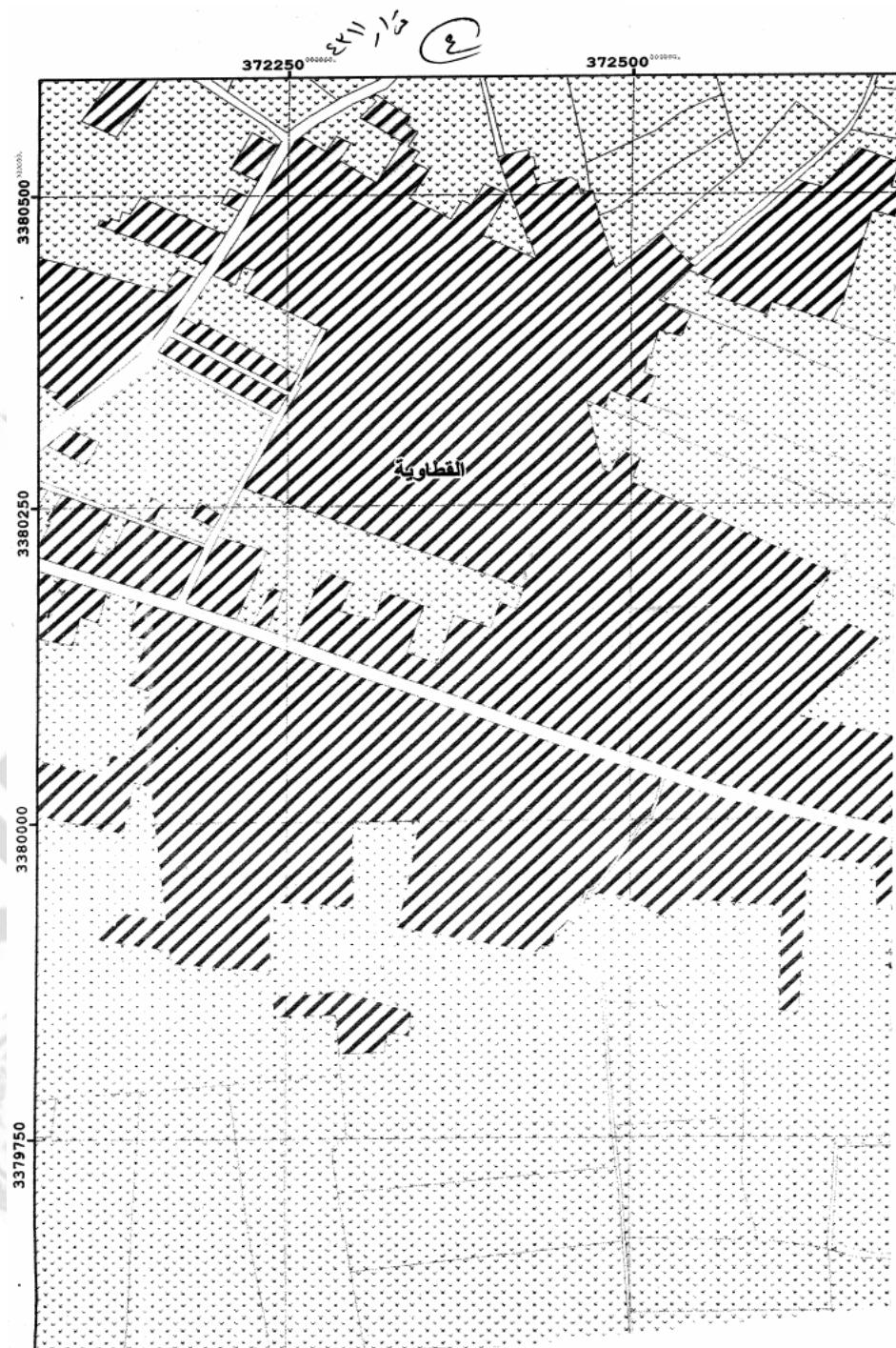
أ.د/ ممدوح غراب

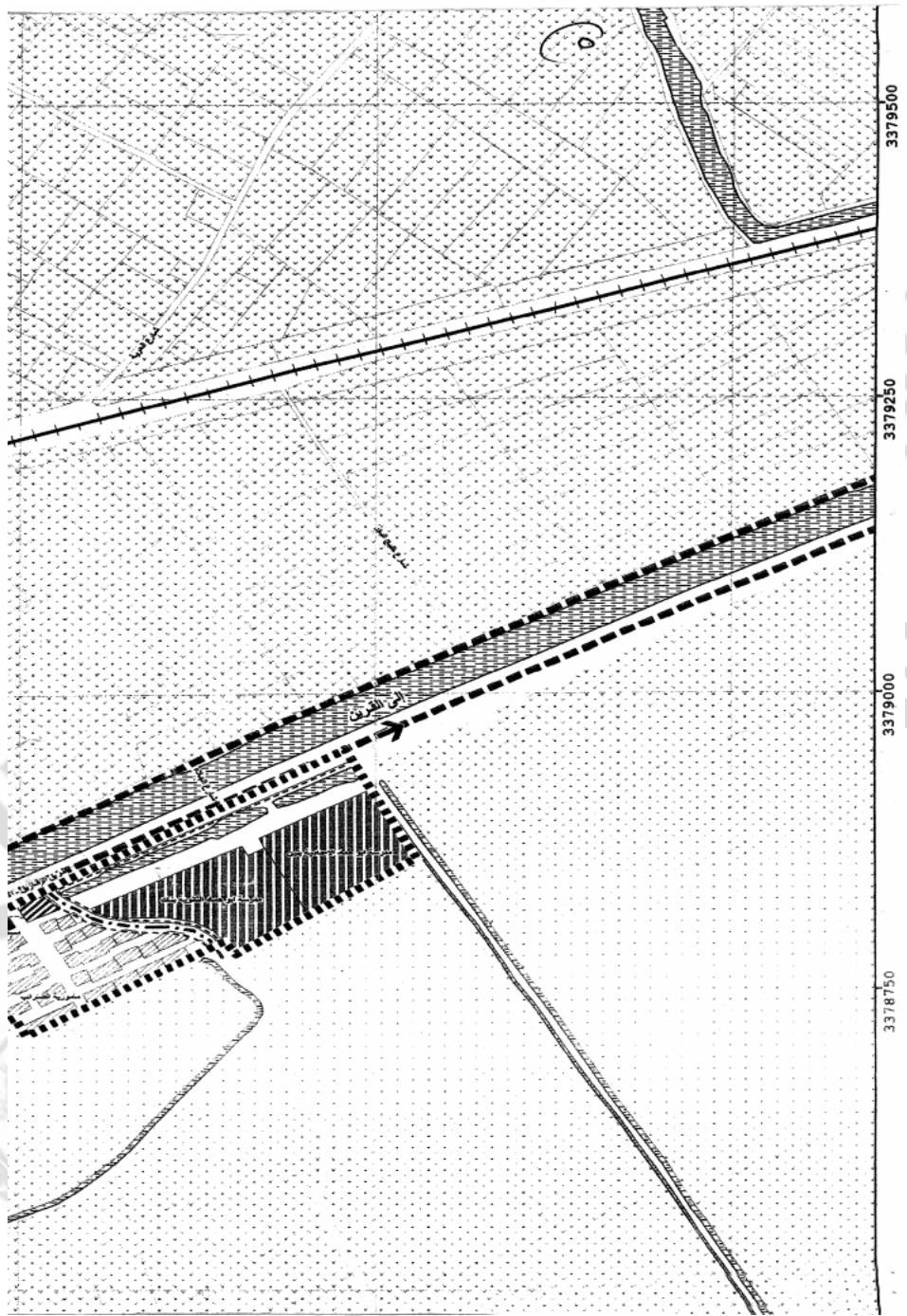


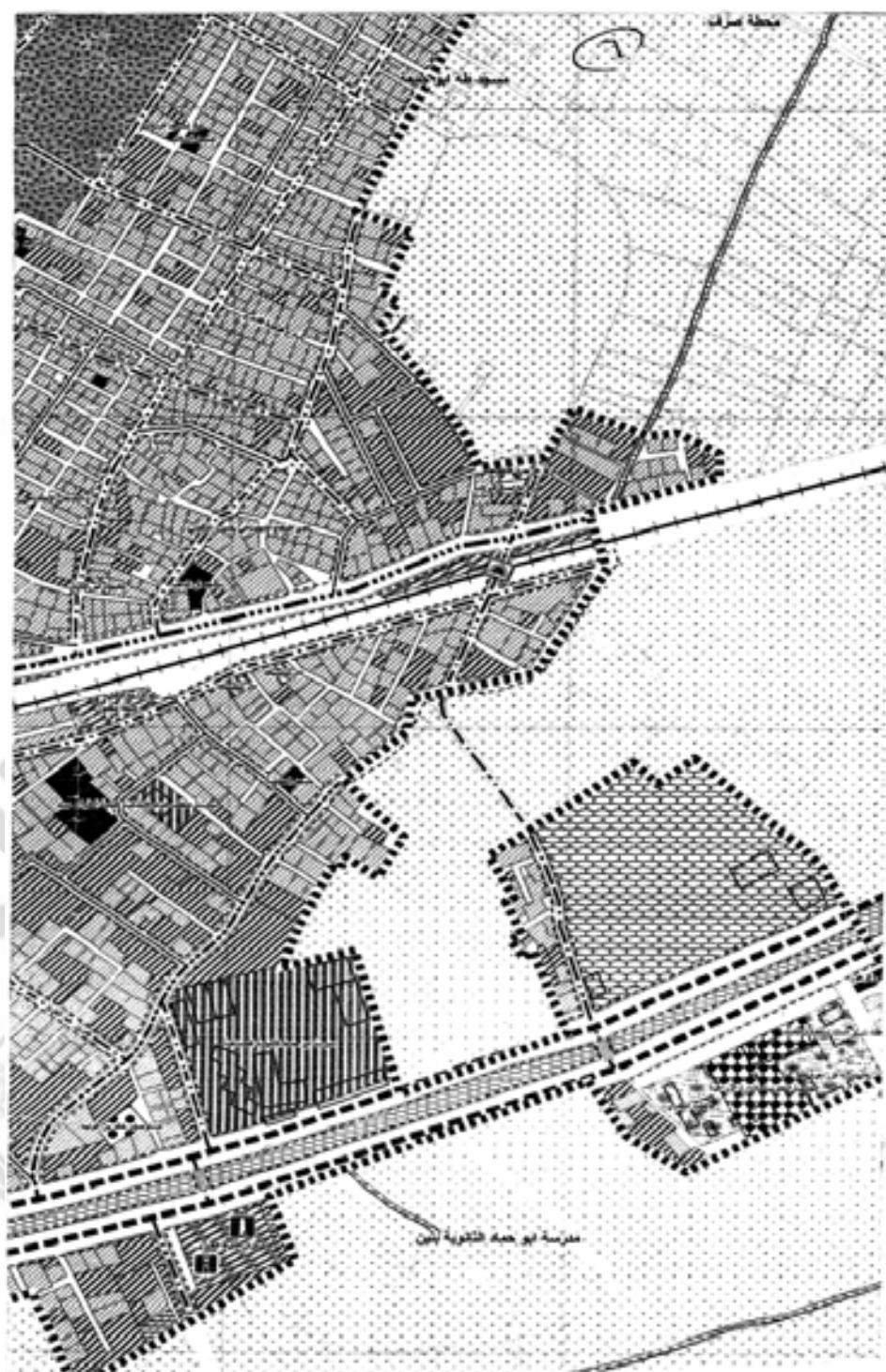


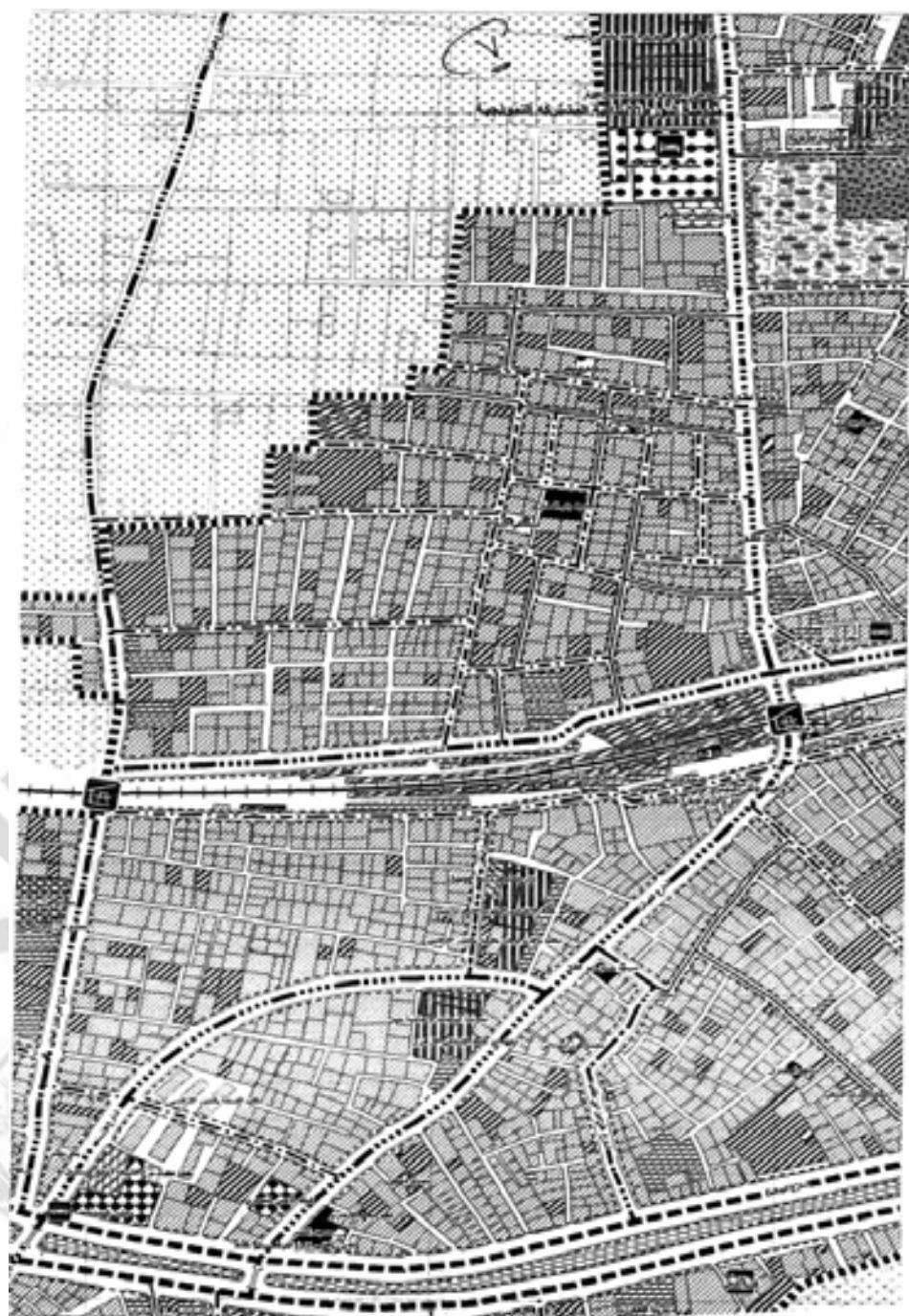


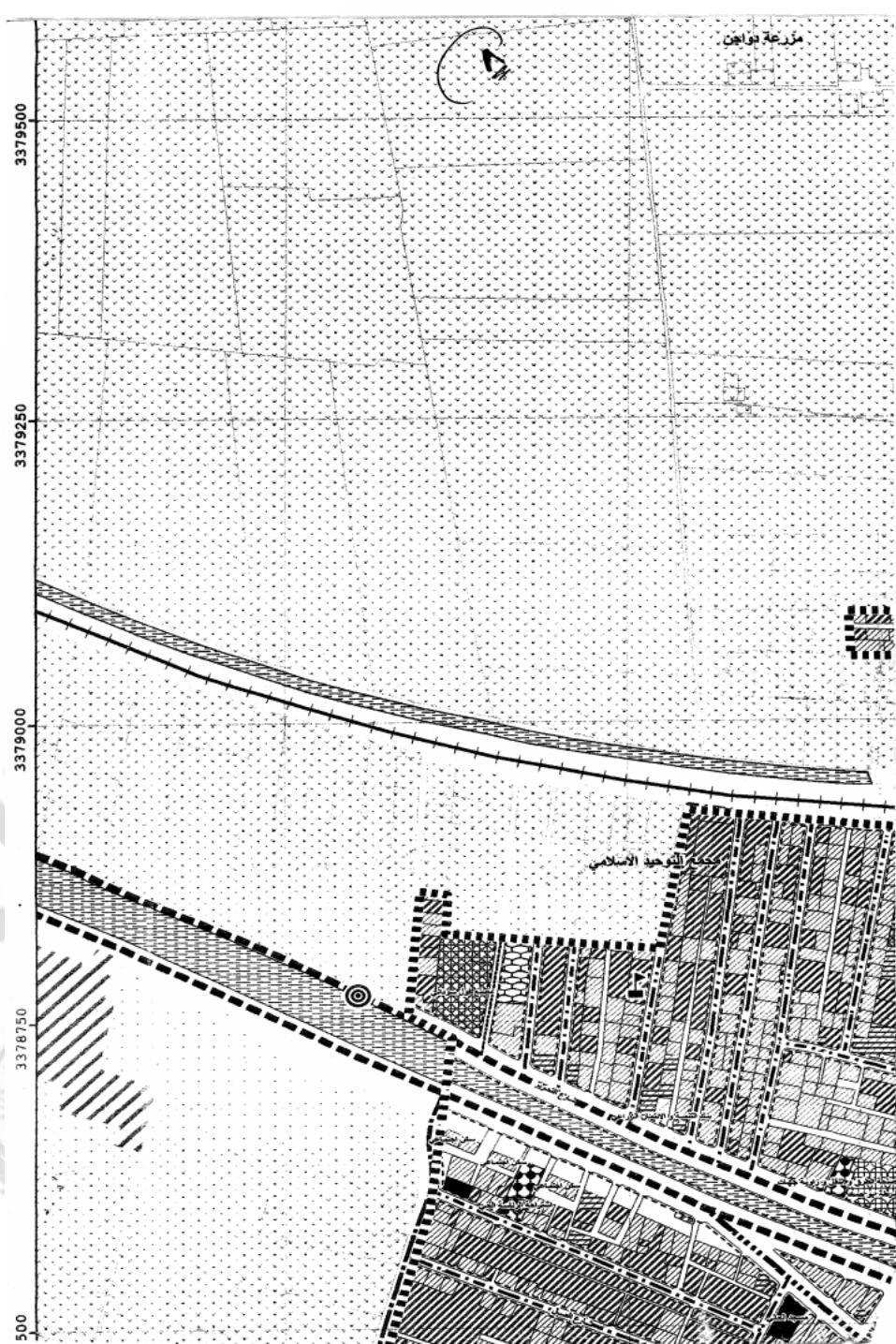


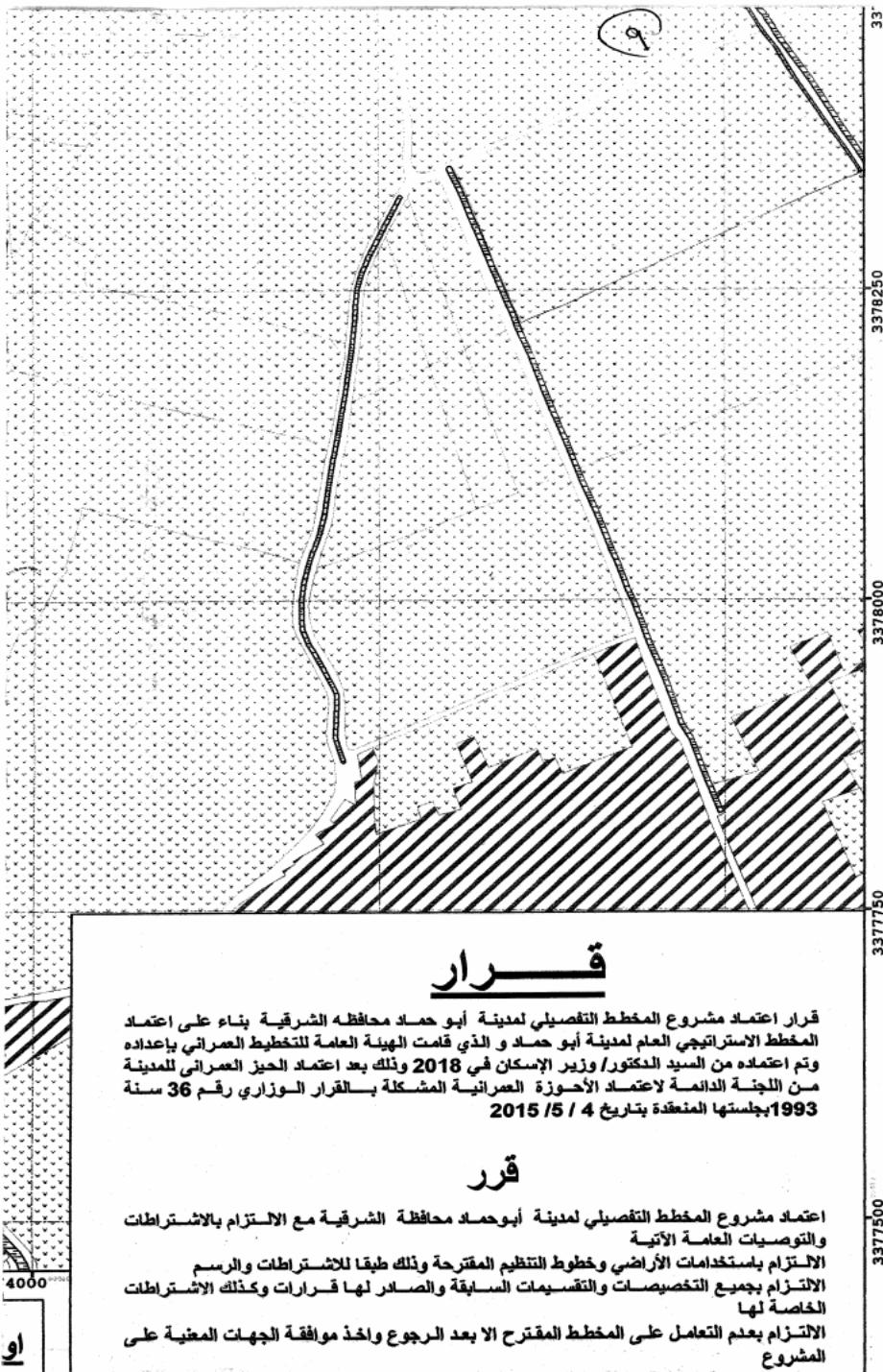






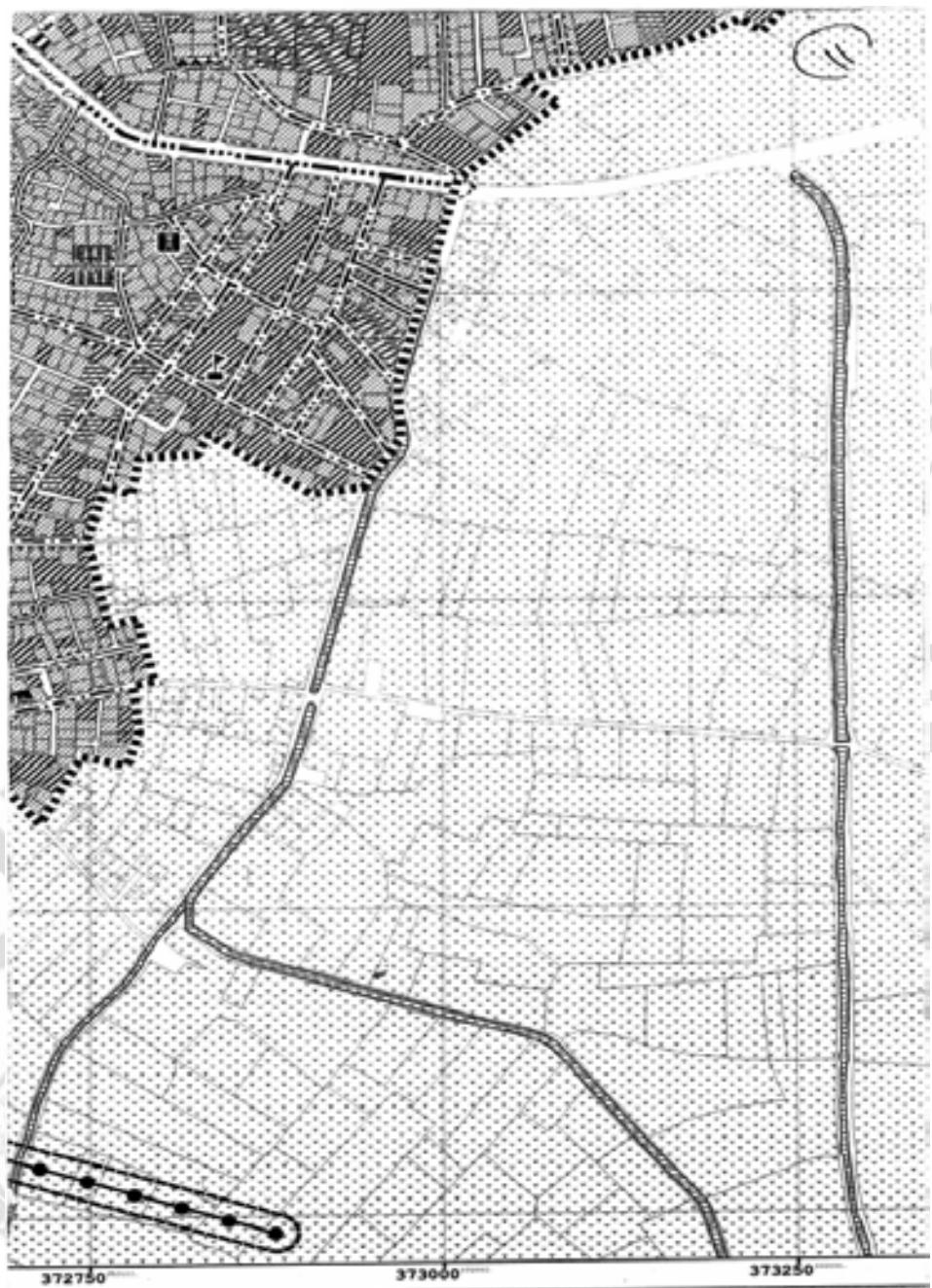




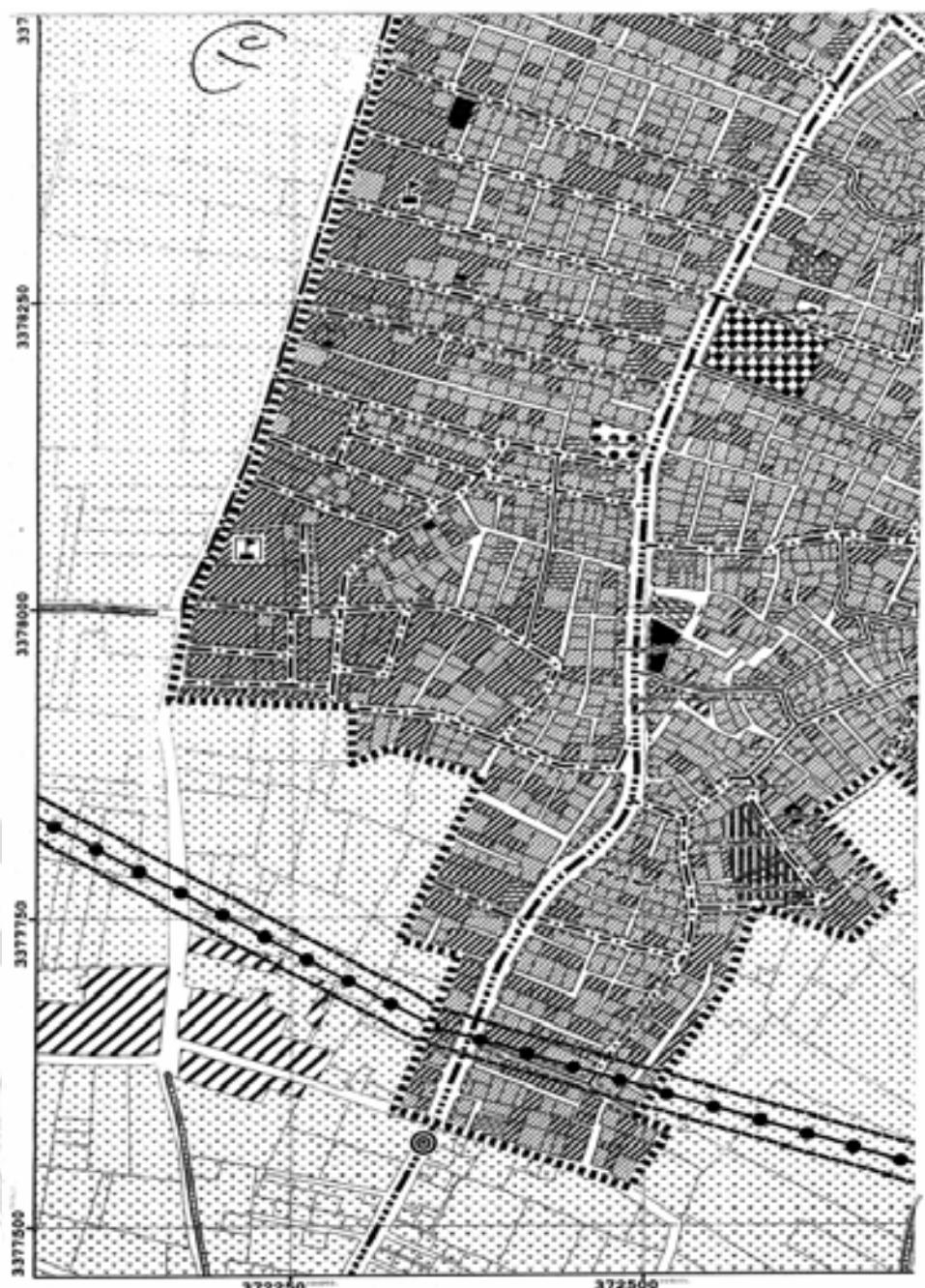




لا الاشتراطات العامة



الاشتاءات الخاصة بالمنطقة، التخطيطية المختلفة.



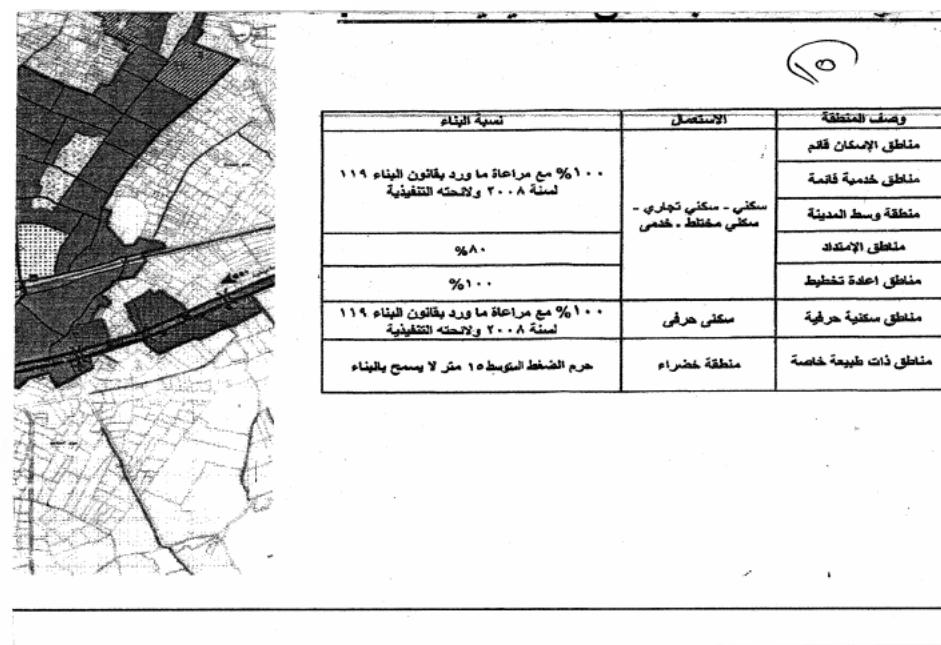
ثلاث الارتفاعات

 رقم المنشآة ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧	<p>(١٤)</p> <p>-الالتزام بالمعايير والأسس الخاصة بالمنطقة، السكنية الواردة قانون التخطيط العمراني الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ لاته التنفيذية وكذلك قانون تنظيم وتجهيز أعمال البناء الصادر القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨م لتعديل قانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦م الى يقانون في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ولاته التنفيذية الصادرة ردار وزير الإسكان والتعهيد رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧م، وتعديلاته ولاته التنفيذية</p> <p>-عدم السماح بالبناء خارج حدود الحيز العمراني المعتمد ٢٠٣٢ للحفاظ على أراضي الزراعية المحظوظة</p> <p>-اقل عرض للطرق داخل الكتلة العمرانية القائمة ٨ متر وبالنسبة للطرق الى ليس لها خطوط تنظيم معتمدة ٦ متر بما للقرار الوزاري رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠١٠</p> <p>-الحد الأدنى لعرض الطرق بمناطق الامتداد ١٠ امتار.</p> <p>-يسقى ارتفاع المبنى من منسوب منتصف محور الطريق و من منسوب الرصيف امام المبنى.</p>
--	---

<u>المشروعات الخدمية المقترحة</u>		<u>مقترحة</u>	
بيت ثقافة		صناعي	
مستشفى عام		منطقة عسكرية	محفظ (قائم
مكتب بريد		مرافق	
وحدة خدمية مج		خدمات زراعية	
		خدمات اتصالات	
		خدمات مدنية	
		خدمات مصرافية	
تطوير		مقابر	
خزان			
خزنات			

مشروعات البنية الأساسية

	تطوير مداخل المدينة
	تطوير موقف نقل جماعي إقليمي

**المداخل واتجاهات الطريق**

- اتجاهات مزلقات كباري نفق
- الحز المعتمد خط الضغط المتوسط حرم الضغط المتوسط الأراضي الزراعية

شبكة الطرق المقترحة

- خطوط المسكة الحديد طريق اقليمي كما هو بالطبيعة ويعرض لا يقل عن 25 م طريق شريانى كما هو بالطبيعة ويعرض لا يقل عن 20 م طريق شريانى كما هو بالطبيعة ويعرض لا يقل عن 15 م طريق تجميعي كما هو بالطبيعة ويعرض لا يقل عن 12 م طريق تجميعي كما هو بالطبيعة ويعرض لا يقل عن 10 م طريق محلى كما هو بالطبيعة ويعرض لا يقل عن 8 م طريق محلى كما هو بالطبيعة ويعرض لا يقل عن 6 م

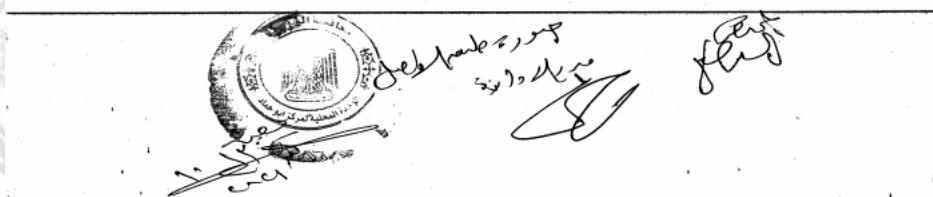
ملحوظة هامة :

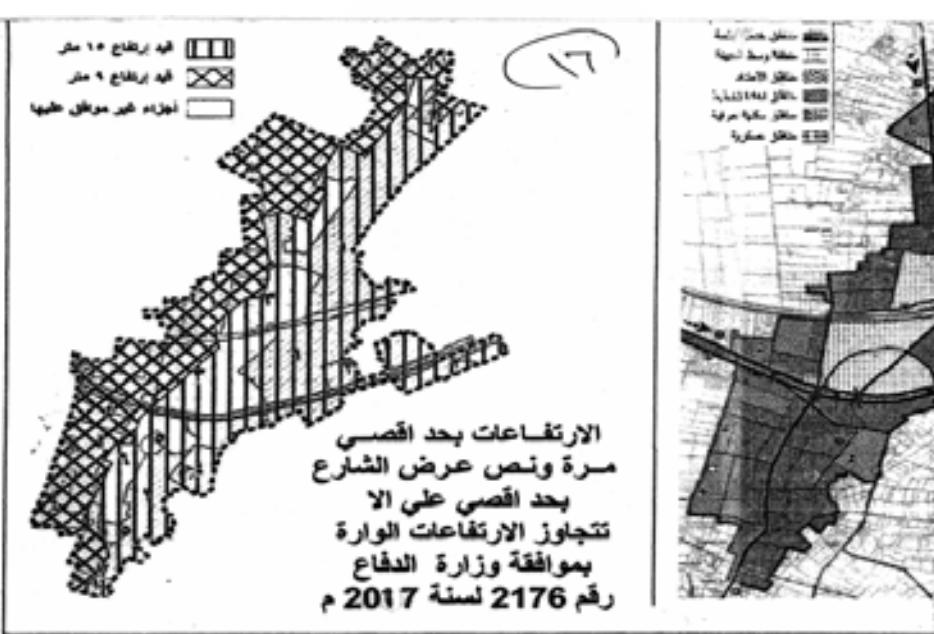
عند التعامل مع الاراضي يمتنع
بالوحدة المعتمدة من الجهات المختصة

وقف نقل جماعي داخلي

لوبي مقترن

علوية قائمة





**محافظة الدقهلية
قرار رقم ٦٧٧ لسنة ٢٠٢١**

محافظ الدقهلية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن إصدار قانون نظام الإدارة المحلية
ولائحته التنفيذية وتعديلاتها؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن قانون البناء ولائحته التنفيذية وتعديلاتها؛

وعلى محضر اجتماع اللجنة العليا للتخطيط والتعميرية العمرانية المشكّلة بقرار
المحافظ رقم ٢٧١ لسنة ٢٠١٥ والمنعقد يوم الموافق ٢٠٢١/١٠/٢٠؛

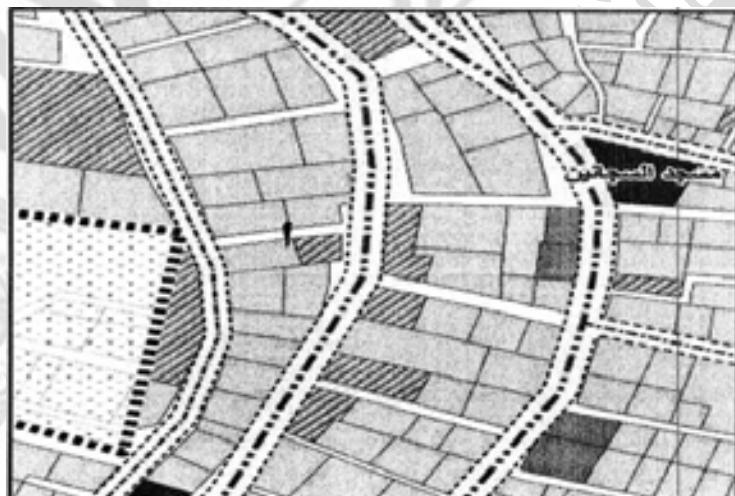
ووفقاً لما ارتأيناه تحقيقاً للصالح العام؛

قررنا:

مادة ١ - تعدل المخططات التفصيلية لقرية سفنا التابعة لمركز ومدينة ميت غمر

على النحو التالي :

يتم إدراج الشارع المحدد برقم (١)، ليتوافق مع ما هو قائم على الطبيعة وحدود
الملكيات مع الالتزام بتطبيق الاشتراطات البنائية والتخطيطية الواردة بالمخبط
التفصيلي المعتمد للمنطقة وأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية
وتعديلاتها، وذلك بما لا يتعارض مع المخطط الاستراتيجي المعتمد لقرية كما هو
موضح بالرسم.

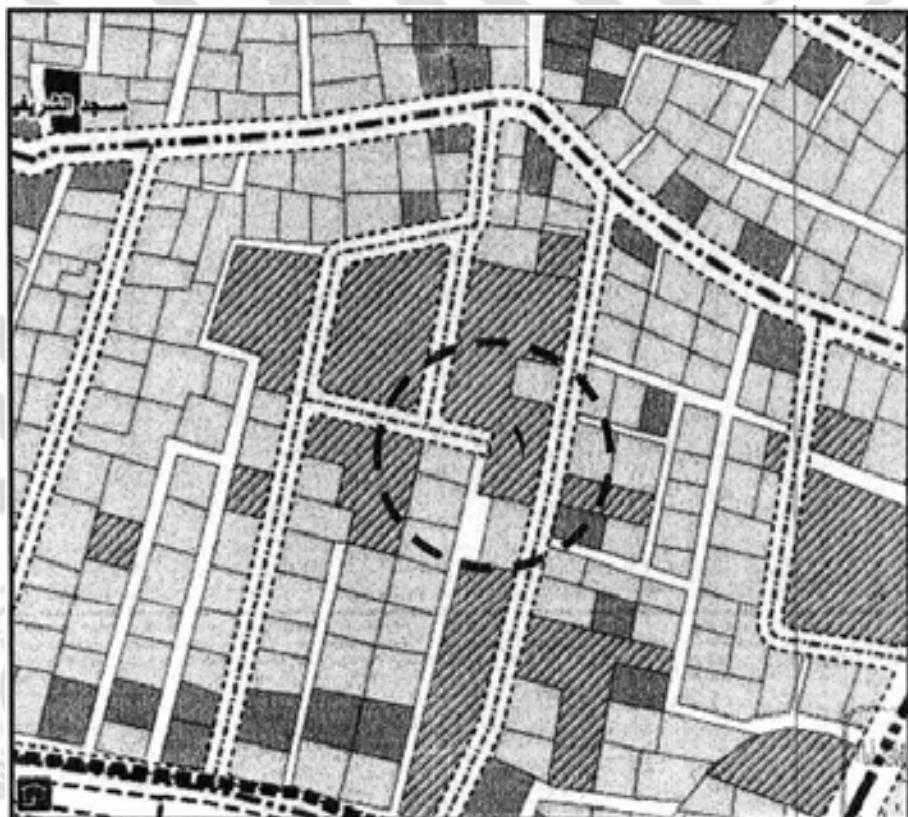


المخطط التفصيلي لقرية سفنا

مادة ٢ - تعدل المخططات التفصيلية لقرية كفر المحمدية التابعة لقرية

ميت يعيش التابعة لمركز ومدينة ميت غمر على النحو التالي :

يتم إلغاء جزء الشارع رقم (١) ليتوافق مع ما هو قائم على الطبيعة وحدود الملكيات مع الالتزام بتطبيق الاشتراطات البنائية والتخطيطية الواردة بالمخطة التفصيلي المعتمد للمنطقة وأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولاته التنفيذية وتعديلاتها ، وذلك بما لا يتعارض مع المخطط الاستراتيجي المعتمد لقرية كما هو موضح بالرسم .



المخطط التفصيلي لقرية كفر المحمدية

مادة ٣ - يعتبر حضر اجتماع اللجنة العليا للتخطيط والتنمية العمرانية المؤرخ في ٢٠٢١/١٠ مكملاً للقرار فيما لم يرد بهذا القرار .

مادة ٤ - على كافة الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

صدر في ٢٠٢١/١١/٤

محافظ الدقهلية
الدكتور/ أيمن مختار



الهيئة العامة للاستعلامات

قرار رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢١

بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٤

بتعديل لائحة العاملين بمكاتب الإعلام بالخارج

الصادرة بقرار وزير الإعلام رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٣

رئيس الهيئة العامة للاستعلامات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة؛

وعلى القانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الخدمة المدنية،

ولائحته التنفيذية؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٨٢٠ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء الهيئة العامة للاستعلامات؛

وعلى قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٧٠ لسنة ٢٠١٢ بنقل تبعية الهيئة العامة للاستعلامات إلى رئاسة الجمهورية؛

وعلى قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٠٧ لسنة ٢٠١٢ بشأن تولي رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستعلامات الاختصاصات المالية والإدارية وغيرها المنصوص عليها في القانون واللوائح المقررة للوزراء، لحين صدور قرار من السيد رئيس الجمهورية بتشكيل مجلس إدارة الهيئة؛

وعلى قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٧ بتعيين السيد/

ضياء يوسف رشوان أحمد - رئيساً لمجلس إدارة الهيئة العامة للاستعلامات؛

وعلى قرار السيد وزير الإعلام رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار لائحة العاملين

بمكاتب الإعلام بالخارج؛

وعلى ما وجه به السيد رئيس الجمهورية في خطاب رئاسة الجمهورية رقم (١٢٤٥٠) في ٢٠١٩/١١/١٣ الموجه إلى السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء بشأن إعادة هيكلة المكاتب الفنية بالسفارات المصرية بالخارج؛ وعلى أعمال اللجنة المشكلة بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٠ لسنة ٢٠١٩ والمكلفة بوضع معايير اختيار العاملين بالمكاتب الفنية بالسفارات المصرية بالخارج، واختيار المرشحين قبل اعتماد سفرهم للخارج؛

قرار:

المادة الأولى - تلغى المواد أرقام (٥)، و(٧)، و(٨)، و(١١) من لائحة العاملين بمكاتب الإعلام بالخارج الصادرة بقرار وزير الإعلام رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٣

المادة الثانية - يستبدل نص المادة (١) من اللائحة ، ليكون نصه كالتالى :

"يكون إنشاء مكاتب الإعلام بالخارج بقرار من مجلس إدارة الهيئة مع مراعاة نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ٢٠١٢"

المادة الثالثة - يستبدل نص المادة (٣) من اللائحة ، ليكون نصه كالتالى :

"ت تكون هيئة مكتب الإعلام بالخارج من الفئات الآتية أو بعضها طبقاً للمقررات

الوظيفية لكل مكتب :

ملحق إعلامي .

ملحق إداري .

عمالة محلية .

المادة الرابعة - يستبدل نص المادة (٤) من اللائحة ، ليكون نصه كالتالى :

"يشترط فيمن يتقدم لخوض الاختبارات والمرحل التالية من أجل التأهيل والتوصي لشغل

إحدى الوظائف الواردة في المادة (٣) من هذه اللائحة (باستثناء العمالة المحلية) ما يلى :

(أ) أن يكون من بين العاملين الدائمين بالهيئة العامة للاستعلامات وأن يكون

بالخدمة فعلياً عند التقديم بطلبـه .

(ب) ألا نقل كفایته في آخر سنتين قبل التقديم بطلبـه عن تقدير ممتاز .

(ج) أن يكون قد أمضى مدة خدمة فعلية بالهيئة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ تعينه أو نقله إلى الهيئة كما يشترط أن يكون قد أمضى هذه المدة في وظيفة من نفس المجموعة النوعية المطلوبة للوظيفة المتقدم لها .

وبالنسبة للعاملين العائدين من الانتداب أو الإعارة لجهة أخرى ، وكذلك العائدين من الإجازة بمرتب أو بدون مرتب لأى غرض ، يشترط قضاء مدة خدمة فعلية متصلة بالهيئة تعادل مدة مماثلة لمجموع مدد الندب أو الإعارة أو الإجازة بمرتب أو بدون مرتب بحد أقصى ٣ سنوات .
ولا تتحسب مدد الإعارة أو الندب أو الإجازات المشار إليها عند احتساب مدد الخدمة الفعلية المطلوبة ضمن شروط هذه اللائحة .

(د) ألا يكون قد سبق إلحاقه للعمل بالمكاتب الإعلامية بالخارج لمدة عام أو أكثر .

(ه) بالنسبة لشروط الوظيفة والمجموعة النوعية المتقدم لها :

١- بالنسبة لوظيفة ملحق إعلامي :

أن يكون من بين شاغلى المستوى الوظيفي الأولى أ فما دونه من مجموعتي إعلام - ترجمة .

٢- بالنسبة لوظيفة ملحق إداري :

أن يكون من بين شاغلى المستوى الوظيفي الأولى أ فما دونه من المجموعات النوعية لوظائف : التنمية الإدارية - التمويل والمحاسبة - الإحصاء والرياضيات - القانون .

٣- بالنسبة للعمالية المحلية :

يتم تحديد أعدادها والقيمة المالية للتعاقد معها بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة وفق المقررات المخصصة لكل مكتب وبعد الرجوع للهيئة والحصول على الموافقات الأمنية .

(و) أن يجتاز الاختبارات التحريرية والشفوية التي يقررها رئيس مجلس إدارة الهيئة .

وتشمل هذه الاختبارات مدى إجاده واستخدام لغة أجنبية واحدة على الأقل تتناسب مع العمل في الدولة المتقدم للعمل بها ، كشرط أساسى لجميع المرشحين ، وقياس قدراته فيما يخص الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية المحلية والإقليمية والدولية ، والمهارات الإعلامية الازمة للعمل بدولة المقر وكذلك مهارات استخدام الحاسوب الآلى والإعلام الالكتروني الحديث ، والقدرات الشخصية كالقدرة على التواصل وإدارة الندوات ، وإجراء اللقاءات الإعلامية وكذلك القدرات التنظيمية ، والإمام بقواعد المراسم والعمل الدبلوماسي ، إضافة إلى المهارات فى مجال الشؤون المالية والإدارية بالنسبة للملحقين الإداريين . ويتم إعداد قائمة الترشيحات بواقع من (٥) إلى (٥) مرشحين لكل وظيفة شاغرة على حدة لخوض المراحل التالية من المنافسة ، ويتم إلحاقياً هؤلاء المرشحين بالدورات التربوية المتخصصة لإعداد المرشحين للعمل بالخارج ، ومن يجتاز هذه الدورات بنجاح ، يتم تقديم أسمائهم إلى كل من مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية .

ثم تصدر قرارات الإلتحاق من رئيس مجلس إدارة الهيئة لمن يجتاز الاختبار الشخصى النهائي بالهيئة ، بينما تنتهي أية مراكز قانونية لبقية المرشحين بشأن العمل بالمكاتب الإعلامية بالخارج وعليهم التقدم لمسابقات أخرى إذا رغبوا في العمل بهذه المكاتب".

المادة الخامسة - يستبدل نص المادة (٦) من اللائحة ، ليكون نصه كالتالى :

"يكون إلحاقياً الملحقين الإعلاميين والإداريين بالمكاتب الإعلامية بالخارج بقرار من مجلس إدارة الهيئة مع مراعاة نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ٢٠١٢ وذلك لمدة عام واحد، ويجوز تمديد مدة الإلتحاق بحد أقصى عام واحد آخر ، وفي كل الأحوال لا يجوز أن تزيد مدة إلحاقي أي من

العاملين بمكاتب الإعلام بالخارج طوال مدة خدمته حتى بلوغ سن التقاعد عن عامين اثنين ، على أن تصدر حركة التقلات من وإلى الخارج مرة واحدة في شهر مارس من كل عام بحيث يتم تنفيذها في الفترة من أول يوليو حتى آخر أغسطس إلا إذا اقتضت الضرورة خلاف ذلك " .

المادة السادسة - يستبدل نص المادة (٩) من اللائحة ، ليكون نصه كالتالي :

"يجوز في حالات الضرورة التي يقررها رئيس مجلس إدارة الهيئة ، إعادة إلتحاق من سبق إلتحاقه للعمل لمدة عام أو أكثر بمكاتب الإعلامية بالخارج ، وكذلك إلتحاق عناصر من ذوي الخبرة من خارج الهيئة وفق الضوابط الآتية : عدم وجود عناصر مناسبة أسفرت عنها الاختبارات الواردة في الفقرة (و) من المادة (٤) .

إعفاء هؤلاء من شرط اجتياز الاختبارات التحريرية والشفهية المنصوص عليها في المادة (٤) من هذه اللائحة .

ان تتناسب خبراتهم وخصائصهم مع الوظائف المتاحة في المكاتب الإعلامية . الالتزام بمبدأ الإلتحاق المنصوص عليها في المادة الخامسة الواردة في هذا القرار .

المادة السابعة - يعاد ترتيب أرقام المواد بعد الحذف والتعديل ليكون مجموع مواد اللائحة "تسعة" مواد .

المادة الثامنة - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية وي العمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٢٤/١١/٢٠٢١

رئيس الهيئة العامة للاستعلامات

صياد رشوان

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب / أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠٢١

٢٠٢١/١٢/٧ - ٢٠٢١ - ١٠٨٤ / ٢٥٤٦٠